جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

- العمري كتفي
- الصالح بن عمراني

بعنوان:

أثر القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

(-دراسة حالة الوكالة المحلية برج بوعريريج -)

أعضاء لجنة المناقشة

د. مسعودي ناصر	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د. محمد رضا توهامي	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
د. حمزة عبد الرزاق	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله أولا واخرا

الحمد لله على فضله وتوفيقه أهدي هذا العمل إلى التي عملتني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح إلى سندي التي رضاها غايتي وطموحي فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر، الى من بعثت فيا العزم والإرادة والتصميم في حياتي

أمي العزيزة.

وإلى منبع الخير ومعقد الأمل والرجاء رمز التفاني والدي العزيز.

والى كل أصدقائي

" وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "

الصالح بن عمراني

GI

الاهداء

نشكر الله تعالى ونحمده على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.. نهدي ثمرة عملنا هذا

أمي أطال الله في عمرها وحفظها.

والدي رحمه الله

أبنائي وإخوتي الأعزاء

كتفي العمري

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، ونسأله عز وجل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما يحب ويرضاه.

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "محمد رضا توهامي" لدعمه وتوجيهه لنا وصبره طوال فترة إنجاز هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بتقديم النصائح القيمة أثناء كتابة هذه المذكرة، كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل الأسرة الجامعية.

كذلك نقدم كل الشكر لكل من مد لنا يد العون في إنجاز هذا العمل،

الملخص:

يعتبر القرض المصغر مصدر تمويل بدون فائدة، يلجأ إليه الفرد لغرض تسريع مشروعه، نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات البنكية وتجنبا للفائدة المرتفعة. وفي هذا الإطار تساعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ببرج بوعريريج في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من خلال الخدمات المالية التي تقدمها، بالإضافة إلى الخدمات المعنوية المتمثلة في تسهيل مختلف الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض المصغرة.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض المصغرة، التمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للقرض المصغر	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية القرض المصغر وأهميته	7
المبحث الثاني: أهداف وأنواع القرض المصغر	11
المبحث الثالث: مبادئ القرض المصغر ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: مدخل نظري مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	20
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	26
المبحث الثالث: أهداف وصعوبات ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
خلاصة الفصل الثاني	38
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض ال مصغرANGEM - دراسة حالة الوكالة المحلية برج بوعريريج -	
تمهيد	40

المبحث الأول: المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**	41
المبحث الثاني: دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–برج بوعريريج	48
خلاصة الفصل الثالث	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	65

قـــائـــمـــــة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة	30
02	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان	32
03	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان	33
04	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الثلاثي وكذا قرض شراء مادة أولية.	47
05	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية وكالة القرض المصغر برج بوعريريج إلى غاية 2021.	48
06	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021	49
07	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021 نموذج مراحل تطور الملف	50

قـــائـــمـــــة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أنواع القرض المصغر	14
02	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف	28
04	يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	43
05	يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الولائي	44
06	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الثلاثي	45
07	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في قرض شراء مادة أولية	46
08	الإجراءات المتبعة لحصول على قرض مشروع من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	52

قـــائـــمـــــة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	ملف معلومات طالب القرض	65
02	تقدم المشروع	65
03	شهادة التأهيل والتمويل للمشروع	66
04	بطاقة فنية	66
05	دراسة تقنية اقتصادية	67
06	التكلفة والتمويل	67
07	قطاع التمويل	68
08	بطاقة المتابعة	68
09	وثائق خاصة بالتمويل الثلاثي (امر بالسحب 10%)	69
10	وثائق خاصة بالتمويل الثلاثي (امر بالسحب 90%)	69
11	دفتر الشروط	69
12	وصل تعهد والتزام	70
13	شهادة المنح	70
14	جدول التسديد النهائي	71
15	قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة التحقيق	71
16	محضر الثبوت والملاءمة	72
17	محضر بداية النشاط	72
18	قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال	73

مقدمة

مقدمـــة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي باهتمام متزايد من قبل الحكومات في مختلف دول العالم مما جعلها تركز جهودها عليها، فأصبحت تدعم وتشجع إنشاء هذه المؤسسات، مدركة بأنها السبيل الأنسب لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع حجم رأس المال وزيادة العمالة، والمعروف عنها أيضا أنها تميل إلى الابتكار والذي يعد عاملا مهما من عوامل الإنتاج.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر البديل الأمثل لكبرى الشركات التي تعتمد على رأسمال استثماري كبير وعمالة أكبر..، ومع مرور الوقت أثبتت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها وكفاءتها في معالجة الخلل في الاقتصادات الدولية المختلفة وأصبحت تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

ونظرا للتحديات والعراقيل التي تواجه إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برزت هناك هيئات حكومية للدعم والمرافقة وهي التي تعمل على تذليل العراقيل والصعوبات التي تعترض إنشاء وتطوير هذه المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن هنا جاء القرض المصغر الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة وفسح المجال أمام الابتكار وكذا امتصاص نسبة من البطالة وتمكين الأشخاص من إنشاء الثروات، من خلال القيام بنشاط مصغر بواسطة دعم مالي وبشروط مرنة ومرضية بين الطرفين.

لذا تعتبر الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر من بين أهم المؤسسات في الجزائر التي تعمل على دعم الشباب والمبادرات الشخصية من خلال منح القروض وتأطير المستفيد وتوجيهه حتى يتمكن من إنشاء مؤسسته وتحقيق الثروة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ولاية برج بوعريريج؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي آليات ومصادر التمويل للقرض المصغر؟

2- كيف تساهم الوكالة الوطنية للقرض المصغر في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما هي الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

1- تساهم الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق وأساليب.

2- تقدم الوكالة الوطنية للقرض المصغر خدمات وامتيازات متعددة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تمنح الوكالة الوطنية للقرض المصغر عدة مساعدات وامتيازات مالية وضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- معرفة دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- معرفة الخدمات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- عرض إحصائيات الوكالة الولائية للقرض المصغر برج بوعريريج من سنة 2012-2022.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

—إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تعتبر إحدى آليات التشغيل

—إبراز أهمية ما قامت به الدولة من إجراءات تحفيزية لإنشاء وتطوير المشاريع المصغرة.

-مدى اهتمام الأشخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهمية التمويل بالقروض المصغرة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي:

وهو ما اعتمدنا عليه في الفصلين النظريين الأول والثاني بالنظر لتطرقنا للإطار النظري للقرض المصغر، وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج الإحصائي:

وعند تطرقنا لدراسة الوكالة الولائية للقرض المصغر لبرج بوعريريج في للفصل الثالث فإننا اعتمدنا على المنهج الإحصائي وهذا راجع للإحصائيات والبيانات التي سنتناولها في الدراسة الميدانية للوكالة.

فهرس مشروح:

لقد تطرقنا في دراستنا — أثر القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - إلى خطة بحث مقسمة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول للإطار النظري للقرض المصغر ومميزاته، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه للدراسة التطبيقية للوكالة الولائية للقرض المصغر برج بوعريريج وإحصائيات مقدمة للفترة ما بين 2012-2022.

الحدود المكانية والزمنية للبحث :

وتتمثل الحدود المكانية والزمنية فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**

- اشتمل الحدود المكاني لبحثنا في دراسة حالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة برج بوعريريج.

- **الحدود الزمنية:**

- واشتمل المجال الزمني لدراستنا على الفترة من 2005 إلى غاية 2021.

- **الحدود الموضوعية:**

- الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية في تنمية هذا القطاع.
- مدى ارتباط هذا الموضوع بالوضع الاقتصادي الحالي للجزائر وأهميته، حيث يعتبر أحد أهم النقاط المركز عليها نظريا وميدانيا من أجل التنمية الاقتصادية وتجاوز الازمات.

الدراسات سابقة:

تمثل الدراسات أهمية كبيرة بالنسبة لأي بحث علمي لأنها تعتب مرجع علمي يستند على الموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى معرفة النقائص وإبراز الجوانب التي لم يتم التطرق إليها وبالنسبة لموضوع دراستنا "**أثر القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة المحلية برج بوعريريج** "

– هناك عدة دراسات نذكر منها:

- **الدراسة الأولى:**

– جوهري لبنى، لحسن سلمى، دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، في علوم لتسيير، تخصص إدارة مالية، قالمة، 2021-2022.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في:

- محاولة الإلمام بالجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقرض المصغر.
- معرفة الدور البارز الذي يقوم به القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- معرفة أهم الصدمات والامتيازات التي يمنحها القرض المصغر لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- التعرف على كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **الدراسة الثانية:**

– موساوي هوارية، كوبي مبروكة، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال فترة 2015_2019، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام الأشخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهمية مؤسسات التمويل والقروض المصغرة وذلك من اجل تحسين المستوى المعيشي .حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاريع معرضة للكثير من النقاشات والاجتماعات لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد والتنمية.

- **الدراسة الثالثة:**

– رشيدة بن عسكر، ليلى بوسبيسي، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالةMILA AN ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " إدارة مالية"، جامعة ميلة، 2019، 2020.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– معرفة مدى الأهمية الاستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل هذه المؤسسات.

– التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع ونظرا لتشعبه وكثرة التفرعات فيه، اعتمدنا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والثالث دراسة حالة.

الفصل الأول: "**الإطار النظري للقرض المصغر**" خصص لتشخيص ومعرفة كل ما يتعلق بالقروض، تعريفها، أنواعها وأهميتها، وكذا معرفة أهم مبادئه ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: خصص «**لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" من خلال تعريفها، خصائصها، طرق تصنيفها، بالإضافة الى أهم الصعوبات التي تواجهها ومصادر تمويلها.

الفصل الثالث: "**دراسة تطبيقية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –دراسة حالة الوكالة المحلية برج بوعريريج–**"، كان كمحاولة لإسقاط بعض ما تم التطرق اليه من خلال الفصلين النظريين، على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ولاية برج بوعريريج، حيث تطرقنا لمختلف الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقرض المصغر

تمهيد:

يعد القرض المصغر ركيزة هامة وحيوية في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك من الضروري منح القرض المصغر من طرف الوكالات الوطنية ومؤسسات التمويل، وفتح الطريق أمام الأفراد للوصول إلى الخدمات الحالية بهدف تحقيق التنمية، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلاد ما، وأن الزيادة في هاذه المشاريع تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة، حيث بادرت السلطات على وضع أسس لجعل القرض المصغر أداة فعالة في تمويل المشاريع من اجل مكافحة الفقر والتخفيف من البطالة.

وفي هذا الاتجاه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريف القرض المصغرة، وأهم مميزاته إضافة إلى انواعه، وكذا مساهمته في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر وأهميته

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالقرض المصغر في كافة أنحاء العالم، بحيث يعتبر القرض المصغر ركيزة هامة وحيوية في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي بمثابة الاداة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان وقد كثرت الآراء حول تعاريفه وتحديد مفهومه وأهميته، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريفه وأهم مميزاته.

المطلب الأول: مفهوم القرض المصغر وأهم مميزاته

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر حسب تخصصه ووجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ونشأة القرض المصغر، ثم نتناول أهميته وأهم مميزاته.

أولا: نشأة القرض المصغر

تعود فكرة القرض المصغر إلى محمد "يونس البنغالي" الذي حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2006، الذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة " شيتاكونغ" فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي تم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضرورة للضمانات.

وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض المصغرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما واتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر[1].

ثانيا: مفهوم القرض المصغر

لا يوجد تعريف واحد محدد وموحد دوليا لمفهوم القرض المصغر، غير أننا نجد العديد من الهيئات العالمية التي اهتمت بدراسة وتحديد مفهومه، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف التي قدمتها منظمات وهيئات في هذا المجال:

التعريف الأول:

- **بالنسبة للمكتب الدولي للعمل:** القرض المصغر يشير إلى المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة[2].

التعريف الثاني:

- **بالنسبة لتعريف القرض المصغر في نظر الأمم المتحدة:** القرض المصغر هو أداة تحديد المبادرة الاقتصادية، وهو أداة فعالة مع الفقراء، من اجل تحقيق الكرامة وإعطاء المعنى الحقيقي للحياة[3].

---

[1]- موساوي هوارية، كوبي مبروكة، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال فترة 2015_2019، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019، ص 3.

[2]- محمد غزالة وحياة عبيد وآخرون ، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفين ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الماستر في العلوم الإسلامية ، شعبة العلوم الإسلامية ، جامعة الشهيد حمة لخضر 2014 _2015 ، الصفحة 2

[3]-ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 _16 نوفمبر 2011، الصفحة 7.

التعريف الثالث:

- **تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر(REM)**:تعرف التمويل المصغر على انه طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين "الذين تم إقصائهم"، وتحدد المبلغ الأقصى للقرض المصغر بقيمة 25000 €وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدمها في كثير من الأحيان على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها[1].

التعريف الرابع:

- **تعريف القرض المصغر وفق التشريع الجزائري:** طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني الصادر رقم 11-133 المؤرخ في 2011/03/22 المتعلق بالقرض المصغر في المادتين 02 و03 فإن: "القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل، يوجه لإحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط".

- وقد تم تعريفه وفق المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر على أنه: " قرض بمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، حيث يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

- من ناحية تحديد قيمته يعرف بأن:" القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 شهرا إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها1000000دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما"[2].

- كما تعتبره السلطات العامة برنامج يهدف إلى تنمية وترقية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص[3].

- يمكن تعريفه أيضا: أنه عبارة عن مبلغ مالي تقدمه الوكالة الوطنية، ومؤسسات التمويل للأشخاص من اجل إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة بغية تحسين مستواهم المعيشي، والقضاء على الفقر والبطالة، وتنمية الروح الاقتصادية.[4]

✓ ومن بين التعريفات السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل للقرض المصغر وهو:

القرض المصغر هو عبارة عن سلفة صغيرة تقدمها مؤسسات التمويل، من اجل إنشاء ودعم مشروع صغير، أو متوسط، للقضاء على الروح الاتكالية لدى بعض الأفراد.

---

[1]- فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة-دراسة حالة المينا-، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15 -16نوفمبر، جامعة المسيلة، ص03-04.

[2]-المرسوم الرئاسي رقم 04 -13المؤرخ في 22جانفي 2004، المتضمن المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 مارس 2011، ص03.

[3] -https! //www-angem.dz consulte le 27/06/2021

[4]- سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص02.

ثالثا: مميزات القرض المصغر

- سلفة صغيرة الحجم تتراوح ما بين أربعين ألف دينار جزائري أو أربع مائة دينار.
- عبارة عن مساعدة مالية من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار جزائري، أو قرض بدون فائدة برسم –بعنوان– لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها ثلاثين ألف دينار جزائري، وتخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية.
- موجه نحو الفئات البطالة والفقيرة والمقصاة.
- يسمح بمشاركة جميع فئات المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني.
- بدون ضمانات عينية وإنما الضمان الوحيد كالثقة في المقدرة على الوفاء.
- منح القروض في آجال سريعة.
- يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- يتميز بسهولة الاجراءات وبساطة الملف الواجب تشكيله من أجل الاستفادة من القرض.
- سعر الفائدة للقرض البنكي واحد بالمائة إلى اثنان بالمائة تتحمله الخزينة العمومية.
- أن يكون المستفيد من القرض المصغر يبلغ 18 سنة فما فوق ولديه كفاءات تتوافق مع المشروع[1].

المطلب الثاني: أهمية القرض المصغر

تظهر أهمية القرض المصغر من ناحية توفير المال للعاجزين عن توفيره، وتسيير عملية التمويل وبالتالي حل جميع الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تأسيس أو توسيع المشاريع التي يرغب في تأسيسها البطالين أو حاملي المشاريع الراغبين في توسيع أنشطتهم ولكن لا يجدون المال، وبالتالي تمكن تحديد أهمية القرض المصغر فيما يلي[2]:

- تخفيف الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة.
- زيادة وترشيد المدخرات المحمية.
- استخدام التكنولوجيا المحمية.
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة.
- توفير الخدمات وخدمات الإنتاج.
- استخدام الخدمات المحلية.
- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.

---

[1]–مارك إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس مبدأ التمكين متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ص19–20 .

[2]– حفاف سمية: دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2010–2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص: 11.

- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطين في المجتمعات الجديدة.

إن استخدام واستغلال القرض المصغر، يؤدي إلى جانب أن المؤسسات والمشروعات تستخدم جميع إمكانياتها المالية فهي تلجأ إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها، سواء من عجز في الصندوق، أو تسديد التزامات، حيث تتمثل أهمية القروض المصغرة في النقاط التالية:

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزداد الدخل الوطني.
- يساهم القرض المصغر في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء واستبدال المعدات.
- يساهم القرض المصغر في ربط الهيئات والمؤسسات المالية.
- يعتبر القرض المصغر آلية من الآليات المبتكرة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات، وتحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يعتبر القرض المصغر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

ونجد أيضا أهمية القرض في: ترشيد المدخرات المحلية، وتخفيف الفقر، والبطالة ورفع المستوى المعيشي، وتوفير الخدمات الإنتاجية، واستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، واستخدام الخدمات المحلية، وتحويل الأنشطة الغير رسمية إلى أنشطة رسمية، وسهولة استخدام التكنولوجيا المحلية وتوفير السلع الأساسية بأسعار منافسة

وبصفة عامة فان القروض المصغرة تخدم عدة أبعاد هي:

البعد الاقتصادي: بسمح توفير المال بتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسمح بتوفير دخل لأصحابها والمستخدمين أبضا، كما أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية الاقتصادية من ناحية المساهمة في الدخل الوطني ومن ناحية توفير المنتجات للمستهلكين وتقريبها منهم وإنتاجها محليا وبالتالي بيعها بأسعار معقولة.

وعليه يمكن أن يوجه إلى استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، والمساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

البعد الاجتماعي: يعد وسيلة للتخفيف من الفقر وتخفيض معدلات البطالة ويعمل على رفع وتحسين المستوى المعيشي باستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة[1].

[1]-عزمي مصطفى، احمد نصار، دور الصناديق الاجتماعية في تنمية المشروعات المصغرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، يومي 17_18 ديسمبر 2002، ص2.

المبحث الثاني: أهداف وأنواع القرض المصغر

تعد القروض المصغرة العامل الاساسي الذي تقوم عليه العلاقة بين البنك والمؤسسة المقترضة وتوجد عدة تقسيمات لها، حيث أنها تختلف باختلاف التصنيف المتبع في التقسيمات سواء من حيث الغرض أو النشاط الممول، سنتعرف عليها في هذا المبحث بالإضافة إلى معرفة أهم أهدافها.

المطلب الأول: أهداف القرض المصغر

تتمثل أهداف القروض المصغرة فيما يلي[1]:

✓ **بالنسبة للهدف السياسي:** فهذا الهدف يبحث فيه المقترض عن الاستقرار، والشراكة الاجتماعية وذلك عن طريق تشجيع السكان وخاصة سكان الأرياف بالعودة إلى أراضيهم، كما يعتبر القرض المصغر آلية من الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات، بالإضافة الى المساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

✓ **بالنسبة للهدف الاقتصادي:** من خلال هذا الهدف يقوم المقترض بإنشاء نشاطات وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من اجل زيادة ثروات البلاد، وتحرير الاموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، من اجل المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية ويقصد بالسيولة توفير الاموال السائلة الكافية لمواجهة الازمات المترتبة عليها استحقاقها، كما يعتبر القرض كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي وربط البيئات والمؤسسات المالية، كما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

✓ **بالنسبة للهدف الاجتماعي:** يؤدي إلى تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود، يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

إلى جانب أن المؤسسات والمشروعات تستخدم جميع إمكانياتها المالية، فهي تلجأ إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات.

المطلب الثاني: أنواع القرض المصغر

يعتبر القرض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية نظرا للناتج العائد عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق وكذا القروض من حجم ونوع الضمانات التي يستجوبها هذا القرض.

[1]- بودالي ميلود، بحة مروان، القروض المصغرة ودورها في الحد من البطالة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2021 . 2022، ص 56، 57.

أولا: القرض حسب النشاط الاقتصادي

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:

1- القرض الاستثماري: هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الانتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار والانتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية ومن هنا يتضح أنه قرض استثماري طويل الاجل لأن ايراداته تستحق في الآجال الطويلة.

2- القرض التجاري: يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من أجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الاولية ودفع أجور العمال... زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر، حيث تقوم المصارف بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما يكون هذا القرض قصير الأجل[1].

3- القرض الاستهلاكي: نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات وغيرها من السلع المعتبرة، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية[2].

ثانيا: القرض حسب النشاط الممول

يمكن تصنيف القروض حسب النشاط الممول إلى صنفين منها ما هو موجه لتمويل نشاط الاستغلال وما هو موجه لنشاط الاستثمار كما يلي:

1- **القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال:** قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الاجل لا تتعدى 12 شهرا توجه لتمويل الانشطة الخاصة بدورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة فهي تحتاج إل نوع من التمويل الذي يتلاءم مع هذه الميزة وتصنف إل ثلاثة أنواع أساسية[3]:

- **قروض الاستغلال العامة:** سميت بالقروض العامة كوهنا موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة مالية وليست موجهة لتمويل أصل معين وتسنى بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة تلجأ إليها المؤسسات لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة[4].
- **قروض الاستغلال الخاصة:** هذ القروض غير موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة عامة وإنما موجهة لتمويل أصل معين[5].
- **القروض بالالتزام:** هي الضمان الذي يمنحه البنك للمؤسسة فتتمكن من الحصول على اموال من جهة أخرى وبذلك لا ينتج عن هذه القروض خروج فعلي للأموال وإنما يمنح البنك ثقته فقط ويتعامل مع إمضائه مع المؤسسة[6].

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقيقي الإسكندرية،2008، ص171.

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، مصر،2008، ص97.

[3]- مالحة لوكا دير، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة ماجيستر كلية الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 81.

[4]- الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 58،59.

[5] - الطاهر لطرش، مرجع سباق، ص61.

6- أمحد بوراس تمويل المنشآت الاقتصادية دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 29.

2- **القرض حسب الفترة الزمنية**

يمكن تقسيمه إلى الانواع التالية[1]:

1- **قروض طويلة والمتوسطة الأجل:** يقصد بها القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة ويمنح هذا النوع لتمويل الانشطة الرأسمالية كبناء المصانع والمشاريع ذات رؤوس الاموال الثابتة وتنقسم فئات التمويل في هذا النوع إلى:

– فترة الاستخدام: هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الانفاق على بناء المشروع وشراء التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الاولى من مصاريف الافتتاح.

– فترة السماح: الفترة التي يتم من خلالها انتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل ثمنها، أي هي تلك الفئة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأسمال العامل (دورة واحدة للنشاط) .

– فترة السداد: بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته، تأتي هذه المرحلة وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة، ويستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية والزراعية القصيرة الأمد كما تمثل القروض القصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية، لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل.

3- **القروض القصيرة الأجل:** هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية على سنة.

4- **القرض الإيجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تجاري مؤهلة قانونيا بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار، مع امكانية التنازل عنها في نهاية فترة العقد[2].

[1]–لوراثي ابراهيم، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، القروض البنكية وإجراءات منحها، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 31، ص 201.

[2]– أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منثوري، قسنطينة، 2007، ص 57، 58.

شكل رقم (01): أنواع القرض المصغر

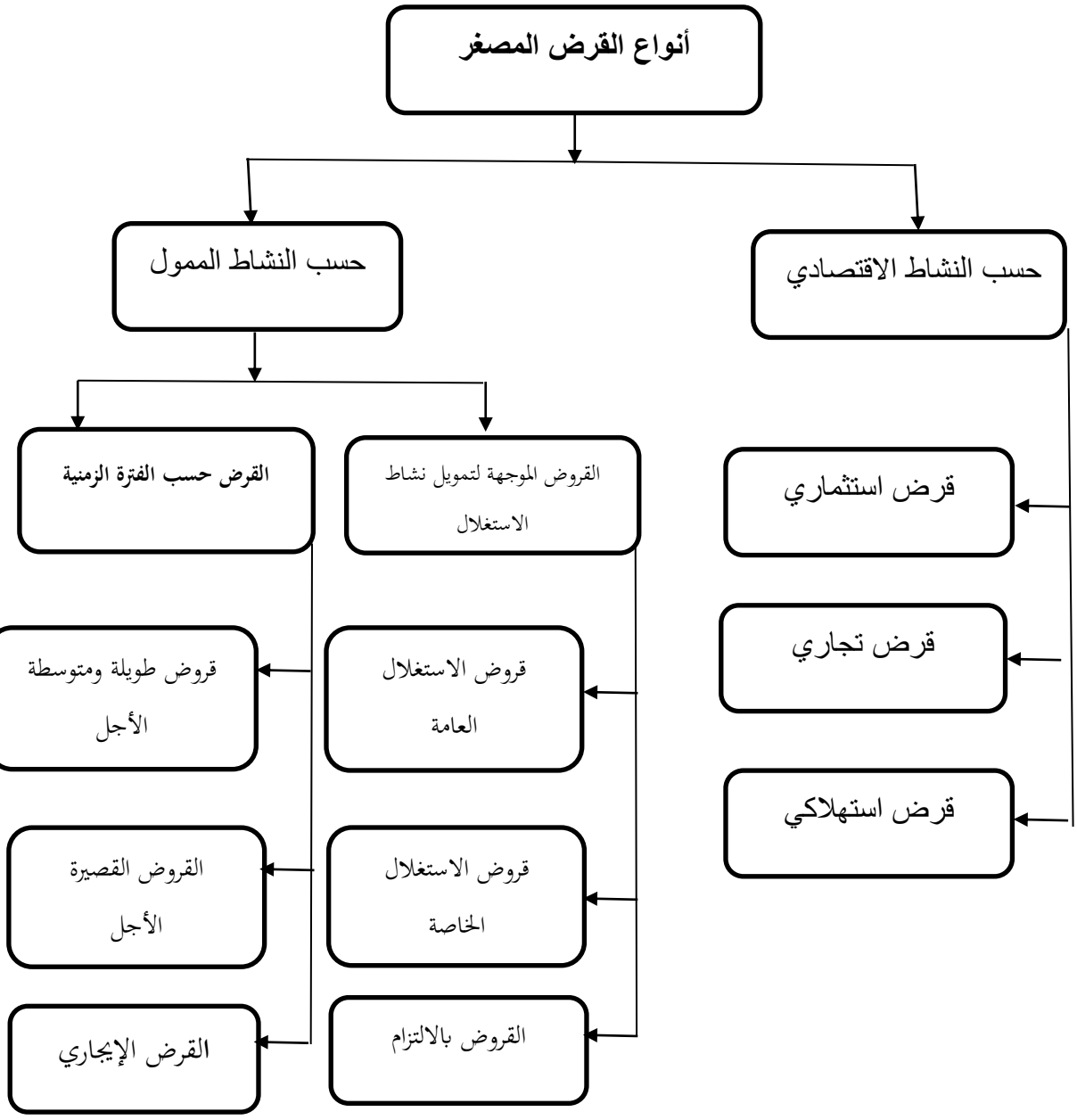

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة دار الفكر العربي الطبعة 01، القاهرة، 2004، ص 32.

المبحث الثالث: مبادئ القرض المصغر ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر القرض المصغر أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة وذلك لأن هذه المشاريع لا تتطلب مبالغ ضخمة، ويتميز بمجموعة من المبادئ وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى اهم مبادئ القرض المصغر ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مبادئ القرض المصغر

يعمل جهاز القرض المصغر بواسطة مؤسسات تقدم خدمات مالية للفقراء، ويقوم على مبادئ أساسية سنتعرف عليها في هذا المطلب، وتتمثل فيما يلي[1] :

- يعتبر القرض المصغر من بين أهم الخدمات المالية مثل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال التي يحتاجها الفقراء لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.

- يعتبر القرض المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل كالحماية من الصدمات .

- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.

- يغطي التمويل المصغر تكاليفه، أو هو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيره من الفقراء، أو حتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغرة الاستمرار في ميادين ينبغي عليها أن تفرض رسوما لتغطية التكاليف.

- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محمية مستدامة مهمتها جذب المدخرات المحمية واعادة تدويرها في شكل قروض.

- لا يقدم التمويل المصغر الحلول دائما لكل المشكلات فهناك برامج أخرى يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.

- دور الحكومة والقيام بمهاو المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية وليس القيام بذلك مباشرة أن تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم كالإشراف.

- يجب الًتركيز على بناء مؤسسات قوية ومدراء أكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك وجب على الجهات المتاحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

[1]- حفاف سمية: دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

المطلب الثاني: القرض المصغر ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للمكانة التي احتلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شرعت الجزائر في تطبيق سياسة جديدة انتهجتها وعملت من خلالها على دعم هذا النوع من المؤسسات من خلال بعض الهيئات والوزارة الوصية والوكالات التي تساهم بشكل كبير في مساعدة هذه المؤسسات على تخطي عقبات التمويل في مراحلها الاولى بالإضافة إلى المتابعة المستمرة خلال مرحلة الانطلاق والعمل على توسيع نشاطها والاستمرار، سنتطرق في هذا المحث إلى معرفة مدى مساهمة القروض المصغرة التي نمنحها في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع، نشاطها.

أولا: مساهمة القرض المصغر في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الأهداف السياسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توفير المناخ المناسب لها وبيئة أعمال ملائمة فتوفير هذه البيئة يعد من العوامل الهامة لنجاح هذه المؤسسات .

تعتبر النشأة مرحلة انطلاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهي مبنية على إنشاء نشاط يوفر الربحية ومن هنا يأتي دراسة هذه الفكرة وإن كان هناك إمكانية نجاحها ويبدأ البحث عمن يمولها ويدعمها، مع إمكانية الحصول على بعض المساهمات عن طريق التمويل بواسطة القروض.

وقد بدأت الحكومة في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق مؤسسة "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" باعتبار هذه المؤسسات تمثل المحرك الأساسي لاقتصاد الغد وأهنا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني فإن استقطاب فئة الشباب من خلال تقديم القروض يمكن من دعم الدولة والقطاع الخاص لمشاريع شبابية ومقاولتيه تساهم في إنشاء مؤسسة إبداعية ذات طابع مميز في مسار التنمية والنهضة الاقتصادية.

باعتبار القروض أنها تقدم دعم مالي حتى وإن كان مبلغ صغير فهو يساعد كبداية في إنشاء مشاريع مستحدثة جديدة سواء كانت موجودة أو غير موجودة سابقا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج في مرحلة إنشائها إلى التمويل وتتعلق هذه المرحلة بمرحلة إنشاء مشروع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع، وبداية انطلاقها وهنا هي بحاجة إلى التمويل عن طريق القروض في البداية في مجال الأعمال[1].

ثانيا: مساهمة القرض المصغر في توسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة توسيعها إلى التمويل والدعم من أجل الاستمرار فالتمويل والدعم يساهم في تطوير القدرات الإنتاجية والخدماتية لهذه المؤسسات وذلك من خلال رأس مال آخر يسمى "رأس مال النمو عن طريق القروض.

بالنظر إلى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذه الأموال يمكن تفسير تدخل الهيئات الداعمة في هذا المجال وذلك من خلال تدخلها لتمويل هذه المؤسسات التي تساهم في القروض لتحقيق التمويل الذي يمكن من التوسيع.

[1]– جوهري لبنى، لحسن سلمى، دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماست، في علوم لتسيير، تخصص إدارة مالية، قالمة، 2022/2021، ص 56.

إذا فالقروض تعتبر أهم وسيلة للدعم المادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمزايا العديدة التي تتمتع بها والعديد من الأهداف والأهمية البالغة التي تقدمها هذه الاخيرة والتي تطرقنا إليها سابقا من دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين ونظرا لخبرتها وإمكانياتها الواسعة في مجال الدعم والتمويل والتطور باعتبارها مختصة في هذا المجال فتدخلها في تقديم المساهمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يكون فقط من باب تقدمي الاموال التي تحتاجها للتوسع، وإنما يمتد الامر إلى إدارة هذ المؤسسات على أن يسترجع المال في نهاية المدة المتفقة فوجود هذه المؤسسات للدعم والتمويل والتطوير في نشاط طبيعي لها للمساهمات المقدمة من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فكلما تسعى إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الدخول للأسواق بمختلف أنواعها وذلك بعد نشأتها فمن عوامل تطور المؤسسات هو توجهها القوي إل السوق والبقاء والتواصل فيه، ويعتبر تحقيق ذلك مرهون بمدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدي لمنافسة قوية وحادة التي تفرضها المؤسسات القوية والكبيرة فيها.

فالتمويل يؤدي إلى:

- التوسع في التوظيف.
- القدرة على توليد الدخل ومن ثم زيادة المستهلك وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبعدها إلى زيادة الدخل وبالتالي فالتمويل يؤدي إلى زيادة توسعة الدخل بفعل مضاعف.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية وتوفير أدوات ودعم تسيير القروض.[1]

[1]- جوهري لبنى، لحسن سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 57.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى القروض المصغرة بصياغة تعريف شامل لها رغم تعدد التعاريف واختلافها، وهذا راجع إلى اختلاف وتباين المعايير التي تقوم عليها كل دولة بالإضافة إلى استخلاص بعض الخصائص وكذلك بيان أهمية هذه القروض ودورها في دعم المؤسسات وتحقيقها لجملة من الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الفئات الضعيفة التي بدورها تحتاج إلى النهوض عن طريق منح القروض وإنشاء المشاريع، وبناء أنظمة مالية وهذ من أهم المبادئ التي تميز القروض كما يمكن تقسيمها إل عدة تقسيمات مختلة باختلاف التصنيف.

كما تهدف هذه القروض إلى استحداث فروع عمل جديدة بإنشاء مشاريع جديدة، وهذا ما تقوم عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ديناميكية مبنية على النجاح والتطور، والتي تحتاج إلى الدعم والتمويل من أجل تطورها ونشأتها وتوسيعها عن طريق مجموعة من المساهمات والمتطلبات وعادة ما تفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إلى الاستدانة بالقروض ومن هنا يأتي دور القروض لأجل المساهمة والدعم عن طريق هيئات داعمة التي هي عبارة عن وكالات.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيـد:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات المتقدمة والنامية وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العاملي أصبح يعتمد بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات سواء كانت محلية أو إقليمية. كما أن أغلب المؤلفين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع ركزوا على تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير، ومختلف التعاريف كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تبرهن قوة الدور الذي تلعبه من خلال أهميتها والخصائص والأشكال التي تتميز بها بالرغم من الصعوبات التي تواجهها والتي تعترض نموها وتمر بعدة مراحل وطرق من أجل إنشائها وذلك من خلال مصادر تمويلها الحديثة والتقليدية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، إلى أنه لا تزال هناك مجوعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم هذه المنظومة المؤسساتية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى وذلك بسبب المعايير التي تحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول، وهذا ما دفع كل دولة إلى تبني تعريف خاص بها يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من هذه المعايير ما هو كمي وما هو نوعي وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية.[1]

1 المعايير الكمية: يتم بموجبها تحديد الأداء المنجز الذي يجب أن ينجز خلال مدة زمنية محددة، أي أنها تدل على العلاقة بين مقدار المنجز من الأهداف والزمن المرتبط بهذا الأداء. وتتمثل هذه المعايير في:

- معيار عدد العمال.
- معيار رقم الأعمال.
- معيار رأس مال المستثمر.
- المعيار المزدوج (العمالة ورأس المال معا)

2 المعايير النوعية: يعني وجوب وصول الفرد العامل إلى مستوى معين من الجودة والدقة والإتقان، وغالباً ما تحدد نسبة معينة من الأخطاء أو الأداء غير السليم، والتي يجب ألا يتجاوزها الفرد خلال أداءه لعمل معين، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- معيار الاستقلالية.
- معيار طبيعة النشاط.
- المعيار التنظيمي.

[1]- سمير هرياف، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، "دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، السنة الجامعية 20152014، ص 20،21.

الشكل رقم (02): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

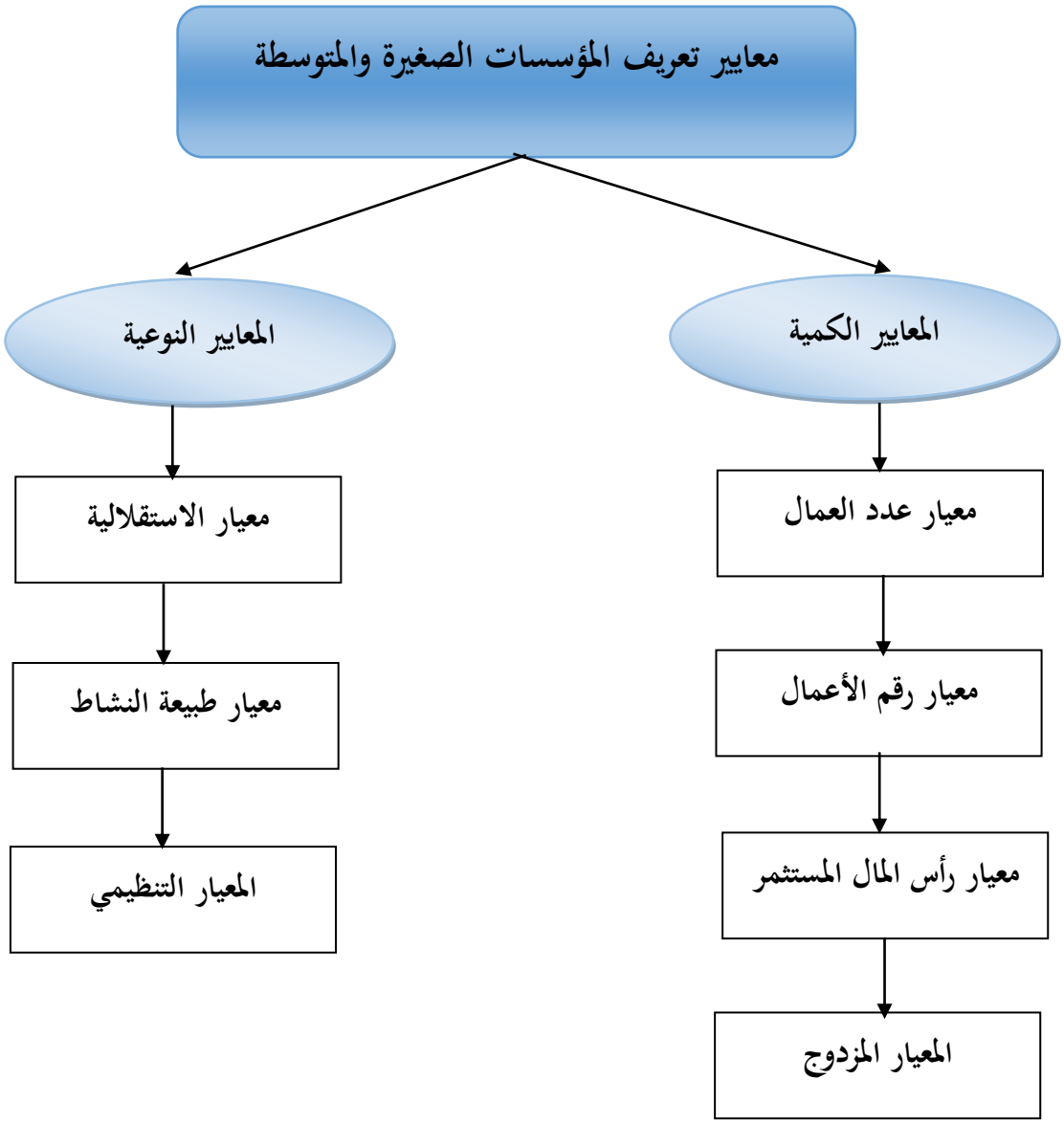

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المراجعين:

-نوارة ناصر حسان واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة SARL IDSM نموذجا)، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، 2018، ص 50.

– أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان–الأردن، 2012، ص 64.

ثانيا: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن كل دولة من دول العالم لديها تعريف خاص بها بغض النظر عن التي يعرضها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فالبعض يعرض تعاريف ترتبط بنموها الاقتصادي وأخرى تعتمد على التعاريف القانونية وهنا أيضا من يركز على التعاريف الإدارية.

❖ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد اختلف المختصين في وضع مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الاخرى وذلك بسب تعود المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول وهذا ما دفع كل دولة إلى تبني تعريف خاص بها يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانياتها وقدرتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

التعريف لأول: إن الوصول إلى تعريف شامل جامع محدد ودقيق لمؤسسات الصغيرة صعب نظرا لخضوعه لعدة معايير تختلف باختلاف البيئة التي تقام فيها هذه المؤسسات، حيث تختلف البيئات باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية وأوضاعها المالية، وبالتالي لا يمكن تحديد تعريف موحد دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتوفرة في اقتصاد الدولة.

والاربع معايير التالية تستخدم في غالبية البلدان منفردة، وهي معايير كمية تتمثل في (حجم رأس المال، عدد العمال، حجم الانتاج، التكنولوجيا المستخدمة)، إضافة إلى ذلك توجد معايير وصفية تركز على الخصائص النوعية للمؤسسة الصغيرة من حيث درجة تأثيره في السوق وأيضا شكل إدارته.

الوطنية للأمينات وسي كينغ وود بريدج رئيس شركة ديكتا فون، وكان ذلك في عام 1952م، إبّان الهَبّةَ الوظيفية التي أعقبت الخروج من أثام الحرب العالمية الثانية ودفعت بالمزيد من النساء إلى سوق العمل.[1]

✓ **التعريف الثاني:**

تعريف المؤسسات الصغيرة لدى بعض المنظمات الدولية:

•**تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى :**

الصناعات الصغيرة بأنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعد عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغل، أو 20مشتغل إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

•**تعرف منظمة العمل الدولية :**

المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 1000,000 دولار.

[1]– جمعة خير الدين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاري الصغيرة–دراسة تطبيقية على المشاريع الانشائية في ولاية بسكرة–، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، سبتمبر 2017، ص 191–192.

•**كما يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :**

المؤسسات الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50عاملا ورأس مالها أقل من 500000 دولار بعد استبعاد الاراضي والمباني.

•**كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو :**

الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 50عامل[1].

• **تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي:**

والذي يعتبر من التعاريف الاكثر عالمية باعتباره أكثر دقة وتحديدا، إذ يمكن أخذه كنموذج في تصنيف المؤسسات، وهو كما يلي:

-المؤسسات المصغرة : تشغل من 1-4 عمال.

-المؤسسات الصغيرة جدا : تشغل من 5 –19 عامل.

-المؤسسات الصغيرة : تشغل من 20 -99عامل .

-المؤسسات المتوسطة : تشغل من 100 -500عامل .

-المؤسسات الكبيرة : تشغل أكثر من 500عامل[2] .

✓ **التعريف الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر**

- **حسب المادة 9**: تعرف المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

- **أما المادة 10**: تعرف المشروعات الصغيرة جدا بأنها مشروعات تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9)أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموعة حصيلتها السنوية 3لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.[3]

❖ **من خلال التعاريف السابقة:**

يمكن استخلاص تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة :نستخلص من التعاريف السابقة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة أنه لا يمكن حصر تعريف شامل يضم جميع الاختلافات، وذلك أن المؤسسات الصغيرة يمكن تحديدها حسب معايير الحجم ور أس المال وعدد العاملين، كما يمكن تعريفها حسب كل دولة.

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 55-56.

[2]- جمعة خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3]- قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02 ،11 يناير 2017، ص 6.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يمكن حصرها في[1]:

1. **الإدارة والتسيير**: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الاحيان في شخصية مالكها .

2. **سهولة التأسيس**: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي .

3. **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين**: تتميز هذه المؤسسات في الجزائر بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين، وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل .

4. **التجديد والإبداع**: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة .

5. **تلبية طلبات المستهلكين**: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات، التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك أو أن منتجات هذه المؤسسات، موجه إلى صناعة منتجات أخرى.

6. **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل**: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من مالكيها يلجؤون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية .

7. **إمكانيات محدودة للتوسط وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة**: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية واحدة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات في الجزائر .

8. **إحداث التوازن بين المناطق**: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا، ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليه.[2]

---

[1]–مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في(الجزائر)دراسة حالة ولاية تبسة، جامعة سوق اهراس، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، ديسمبر 2016، ص 115.

[2]–المرجع السابق، ص: 116.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

لا شك أن للمؤسسات الصغيرة أهمية بالغة، ليس في دعم الاقتصاد فحسب وإنما أيضا في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة، بأبعادها الاجتماعية، والبيئية، والبشرية، وهي تصنف الى عدة أنواع سنتطرق لها في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال وهذا بسب تنوع المجالات والانشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الاشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا: تصنيفها حسب طبيعة الملكية:

إذ يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

1. **المؤسسات الصغيرة الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد إذ يمتلك هؤلاء الافراد سلطة اتخاذ القرار، كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للاستغلال من قبل المالكين دون المراعاة لبقية العاملين، وغالبا ما يكون الهدف هو تحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المؤسسات.
2. **المؤسسات الصغيرة العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات الاستراتيجية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
3. **المؤسسات الصغيرة المختلطة:** وهي المؤسسات التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص، أي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معا.

ثانيا: تصنيفها حسب درجة النمو:

ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار شكلين هما:

1. **المؤسسات الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو:** وهي المؤسسات التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو باستمرار، فقد تبدأ صغيرة ثم تصب في مصاف الكبار وذلك في وقت قياسي، كصناعة الأجهزة الإلكترونية، وهذا النوع من المؤسسات هدفها الرئيسي هو كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه.
2. **المؤسسات الصغيرة التقليدية:** ويقصد بها تلك المؤسسات التي لا تستثمر في التقنيات العالية، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا، وهذا النوع من المؤسسات لا يكبر حتى وإن حقق نتائج جيدة، وهذا يعني أن الهدف الاساسي لمالكها ليس النمو وإنما تحقيق الأرباح.

ثالثا: تصنيفها من حيث الهدف الذي أسست من أجله:

1. **مؤسسات صغيرة تهدف إلى الربح:** وهي المؤسسات التي تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص (الافراد)، فإن الهدف الاساسي الذي أنشئت لأجله هو تحقيق الربح في أسرع وقت نظرا لصغر رأس المال المشروع ومحدودية استثماراته.

2. **مؤسسات صغيرة تهدف إلى توفير فرص العمل:** إن المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات بالأساس لا تعتمد على الكثافة التكنولوجيا بوجه عام وأصولها الثانية من (أراضي، مباني، معدات) منخفضة نسبيا .

3. **مؤسسات صغيرة تهدف إلى تحقيق منافع اجتماعية وسياحية:** وهذا النوع من المؤسسات يهدف إلى تقليل حدة التفاوت بين مختلف مناطق الدولة، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة إلى المدن الرئيسية، وكذلك هذا النوع من المؤسسات يهدف إلى إحياء المنتجات الشعبية والتراثية التي يوجد لها طلب واسع في السواق المجاورة .

4. **مؤسسات صغيرة تهدف إلى رفع المستوى الخدمي:** إن هذه المؤسسات بسبب مرونتها وصغر حجمها تستطيع الانتشار الواسع في جميع المناطق وهذا الانتشار يساعد على توفير السلع والخدمات إلى المستهلك بأقل الاسعار بسبب قلة التكاليف[1] .

[1]- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

الشكل رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف

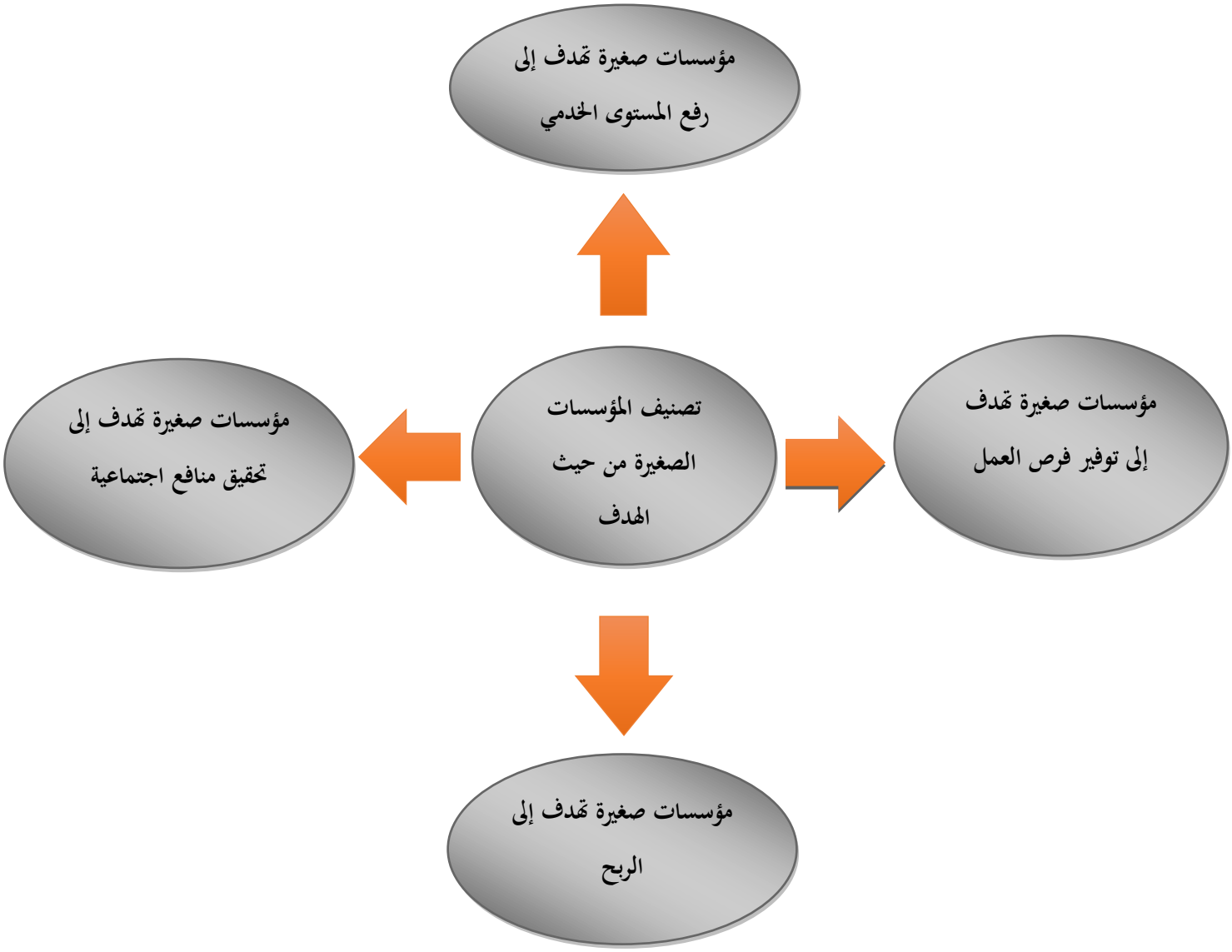

المصدر: عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، دور حاضنات العمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص: 22.

رابعا: تصنيفها حسب طبيعة النشاط

نظرا للاهتمام الكبير الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون استثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات أدى ذلك إلى اتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال:

أ- **المؤسسات الصغيرة الصناعية:** يقوم هذا النوع من المؤسسات عادة بتحويل مجموعة من المدخلات (input) إلى مجموعة من المخرجات(output)، وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الاسواق بالأسعار المناسبة والجودة إذ تعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة على أنها كل مشروع يشتري مواد أولية في شكلها الخام، ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين[1] .

ب - **المؤسسات الصغيرة التجارية:** ويشمل جميع المؤسسات التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح، وتنقسم إلى نوعين هما: تجار الجملة والتجزئة .

3. **المؤسسات الصغيرة الخدماتية:** يعد مجال الخدمات الاكثر جاذبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة إذ أن عدد المؤسسات الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر، وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في هذه المؤسسات إلى عملائها مثل إصلاح السيارات، خدمات الكمبيوتر، الخدمات السياحية...إلخ .

خامسا: تصنيفها حسب طبيعة المنتوج

تصنيف حسب هذا المعيار إلى[2]:

أ- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، وصناعة الجلود وغالبا ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية، في الاساس على المواد الاولية المحلية والمستلزمات الوسطية المنتجة في صناعات أخرى، كما تعتمد هذه المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة .

ب- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الوسطية:** وهي المؤسسات التي تهتم بإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات الاخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهرباء والبلاستيكية ومواد البناء ...إلخ

ت- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات:** وهذه المؤسسات تتطلب تكنولوجيا أكثر تطورا ويد عاملة مؤهلة ورأس المال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة .

[1]-عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، مرج سبق ذكره، ص ص: 22-23

[2]- عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، مرج سبق ذكره، ص ص:24-25.

سادسا: تصنيفها من حيث درجة المخاطرة

تصنف المؤسسات كذلك من حيث درجة المخاطرة، فالمؤسسات الكبيرة تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة بسبب ضخامة الاموال المستثمرة، وحجم ونوعية العمالة، أما المؤسسات المتوسطة فتوسط فيها درجة مخاطرة من حيث حجم الاموال والعمالة، وأخيرا المؤسسات الصغيرة فتكون درجة المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة

المؤسسة	درجة المخاطر	سبب المخاطر
المؤسسات الكبير	درجة المخاطرة مرتفعة جد	ضخامة الاموال المستثمرة في مجالات البناء والتشييد للخطوط الإنتاجية+ الكلفة المرتفعة لأجور العمالة وقلة مرونتها لمواجهة الظروف الطارئة.
المؤسسات المتوسطة	درجة المخاطرة متوسطة	تتوسط المخاطرة في هذه المؤسسات من حيث الاموال المستثمرة وتكييفها مع الظروف الطارئة
المؤسسات الصغيرة	درجة المخاطرة منخفضة	تضخيم المخاطرة في هذه المؤسسات بسبب قلة الاموال المستثمرة وإمكانية تكييفيها مع ظروف ومستجدات التطور.

المصدر: عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، دور حاضنات العمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،**2015**، ص:**26**.

في إطار هذه المقارنة نلاحظ مدى درجة المرونة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة، كذلك ارتفاع درجة وملاءمتها للعديد من الانشطة الاقتصادية في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد، الصناعية والزراعية والخدمية، فضلا عن كونها مدخلا ضروريا لمثل هذه الانشطة بالنسبة لمعظم التجارب التنموية، سواء على صعيد البلدان الصناعية المتقدمة أو البلدان النامية التي لا تزال بأمس الحاجة إلى مجهودات تنموية وحاضنات الاعمال من أجل النهوض بواقع المؤسسات الصغيرة، ومن خلال الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المشمولة في قائمة (فورتشين) التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية، بالإضافة إلى أكبر و أشهر المتاجر الكبرى، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة فقد كان (سويفت جزارا وفورد ميكانيكيا ... الخ) .

لذلك فإن المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وستحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها من التاجيتين الاقتصادية والاجتماعية .

1 : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم:

أ- المتغيرات الكلية:

من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فإنها تساهم بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50%،أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوربي، فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر بـ 850 مليار فرنك عام 1994م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل بنحو 25 % من حجم البيوع الأمريكية منذ أواسط الثمانينات[1].

ب- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية ...)، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها[2].

ج- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص[3] .

د – تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (OCDE)كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام[4].

---

[1]-عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في المشروعات الناشئة، دار النهضة، مصر، 2001، ص18.

[2]- عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، مرجع سابق، ص22.

[3]- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الاعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاغواط الجزائر، 18 افريل 2002، ص 143.

[4]- عبد الرحمن بن عنتر عبد الله، بلوناس مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاغواط الجزائر، 98 أفريل 2002، ص 4.

هـ – القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

وذلك بتسيير وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد، العائلات التعاونيات الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج[1].

2 : الأهمية الاجتماعية :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق (من بينها الجزائر)، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم فمثلا في المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد هذه المؤسسات 99% من مجموع المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني انخفاض حجم ما تشغله المؤسسات الكبيرة، إذ رغم وجود حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض عدد المؤسسات الكبيرة فهي تشغل حوالي 50% من الأجراء، ويظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في البلدان الرأسمالية:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان

عدد العمال / المجموعات	9–1	499–10	500 ≤
الولايات المتحدة الأمريكية	%74.6	%25.0	%0.4
اليابان	%77.3	%28.0	%0.7
المجموعة الأوروبية	%81.85	%17.05	%0.2

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 65.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية، ويظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد لنفس البلدان في الجدول السابق .

[1]– عبد الرحمن بن عنتر عبد الله، بلوناس مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، مرجع سابق، ص 3.

جدول رقم (3): توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان

الولايات المتحدة الأمريكية	**الحجم**	1 . 9	10 . 499	≥500
	عدد المؤسسات	%55,33	%43,5	%1,2
	اليد العاملة	%3,7	%31,6	%64,7
اليابان	**الحجم**	4 . 9	10 . 300	≥300
	عدد المؤسسات	%56,7	%42,4	%0,9
	اليد العاملة	%13,6	%58,6	%27,8
اوروبا	**الحجم**	1 . 9	10 . 499	≥500
	عدد المؤسسات	%72,5	%26,7	%0,6
	اليد العاملة	%11,2	%45,9	%42,9

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص64.

باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية، تلك النسب أو المعدلات التي أصبحت مرتفعة جدا، حيث بلغت في سنة 1996 في الدول العربية 14 من القوى العاملة أي أن هناك 12 مليون بطال في الوطن العربي.

ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن 25% ثم الجزائر 21% فالأردن 19% ثم السودان 17% ولبنان والمغرب 15% وتونس 12% ومصر 9% أما سوريا 8%[1].

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض هذه النسب بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية، أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين تقليص البطالة في القطاع الزراعي، ووقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن، وتقديم المساعدات المادية والدعم للبطالين لإنشاء مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

ويمكننا أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة (11 مليون وظيفة)، وخلال الفترة (1980) - (1987) ساهمت المؤسسات التي تشغل أقل من 100 عامل في إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي بلغ عددها 44.5 مليون وظيفة .

[1]- فريد لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، دور المشاريع الاقتصادية في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف – الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 4.

[2]- عبد الرحمن بن عنتر عبد الله، بلوناس مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، مرجع سابق، ص 3.

أما في فرنسا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء 575000 فرصة عمل، كما أن المعدل الصافي لإنشاء العمالة في هذه المؤسسات في تزايد مستمر فقد بلغ عام 1997- 1.3% في حين كان 0.5% عام 1996، ومع نهاية القرن العشرين لوحظ أن الحصة الإجمالية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العمالة تبلغ نحو 50%.

المبحث الثالث: أهداف وصعوبات ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث تحديد أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبرز الصعوبات التي تواجهها، بالإضافة الى مصادر تمويلها المختلفة:

المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إنشاء هذه المؤسسات والاهتمام بها، إلا أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أولا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف من عب الفقر والبطالة[1].
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمؤسسي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم من جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.

تشكيل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب[2].

[1]- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان الجزائر 2011 ص 29 .

[2]-بورحلي خالد، بوروشة كريم، تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة تامنغست 04/04 مارس 2015، ص ص 4-5.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات والتي يمكن تقسيم هذه المشاكل إلى[1]:

1. **مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات**: إن المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم[2].

2. **مشاكل تمويلية**: تعتبر من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك إلى أهمية الجانب المالي في ضمان استمراريتها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها التي تعمق من حدة هذه المشكلة، والتي تجعلها أمام خيارات تمويلية محدودة مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الكبيرة[3].

3. **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم**: لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية بسبب :

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض بدون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها[4].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسة في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الغير لسد حاجياتها، وتتزايد هذه الحالة عند القيام بعملية التوسيع، ويقصد بمصادر التمويل تلك التشكيلة من المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية ومصادر التمويل يمكن أن تكون من أصل داخلي أو خارجي.

كما أنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

---

[1]–جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص: 26.

[2]– عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات 25/28 ماي 2003 الجزائر، ص 05.

[3]– عمر شريف سوسن زيرق المشكل التمويلي كأحد معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات ص م في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات صم، جامعة تامنغست 03/04 مارس 2015، الجزائر، ص 13

[4]–بوقموم، محمد غياط الشريف، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص م ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 17/18 أفريل 2006، الجزائر، ص 112

أولا: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي[1] .

✓ **مفهوم التمويل الذاتي:** في الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء والمعارف كالشركاء، أو يتم التوسع في المشروع من خلال أرباحه وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيرا من أصحاب المدخرات الشخصية والعائلية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات[2] .

1. مصادر التمويل الداخلي الأرباح المحتجزة

تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة، فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ بها بغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها وتوزيع الباقي كأرباح على الأملاك[3].

المدخرات الشخصية: يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية، وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة، إذ من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية[4] .

2. **الإهتلاكات والمؤونات:** نظرا للتدهور الذي قد يلحق باستثمارات المؤسسة بعد سنوات من استخدامها، فإنها تسعى إلى تجديدها أو تغييرها عن طريق مخصصات اهتلاك سنوية.

✓ **الإهتلاك:** هو التسجيل المحاسبي للخسارة التي تلحق بالاستثمارات والناتجة عن تناقص قيمتها نتيجة لاستعمالها عبر الزمن أو لظهور تطور تكنولوجي، حيث أنها عبارة عن تكاليف مسجلة محاسبيا فقط ولا يترتب عنها أية مدفوعات أو تدفق نقدي خارج كما تقوم المؤسسات في أحيان كثيرة وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص مبالغ مالية معينة لمواجهة بعض المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها مستقبلا تسمى بالمؤونات .

✓ **فالمؤونات:** هي مخصصات استثنائية تقتطع من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الوقوع في المستقبل[5].

---

[1]– عبد الغفار حنفي الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 1991، ص 407.

[2]– مناور، حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف 17/18 أفريل 2006، ص .25

[3]– فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان 2001، ص 78

[4]– كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 197

[5]– طالم زين الدين التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات عن طريق القروض السندية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ص 13

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أ- **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** ومن أهم أنواعها:

الائتمان التجاري: عندما تشتري المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة بين تاريخ الاستلام ودفع الثمن قصيرة[1] .

- **الائتمان المصرفي** : تعتبر البنوك التجارية من أقدم المنظمات المالية التي تقوم بمد المشروعات المختلفة بما تحتاجه من الأموال لتمويل عملياتهم الجارية، ويلاحظ أن البنوك التجارية وبصفة عامة تبتعد عن مد المشروعات بالقروض طويلة الأجل نظرا لأنها بطبيعتها أداة مالية متخصصة في منح الائتمان القصير[2].

ب- مصادر التمويل متوسطة الأجل

✓ **التمويل متوسط الأجل:** هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

-التمويل بالقروض متوسطة الأجل: عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان.

- التمويل بالاستئجار: هو عملية يقوم بموجبها البنك أو أي مؤسسة مالية أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[3].

[1]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 413

[2]-خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 124.

[3]- جميل أحمد توفيق أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 340.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري للدارسة وهو التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها وأهميتها وخصائصها ومصادر تمويلها، يمكننا أن نقول إن تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الصعوبة، نظرا لاختلاف المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر. توصلنا الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد ديناميكية مبنية على النجاح والتطور، وهي تحتاج إلى الدعم والتمويل من أجل تطورها ونشأتها وتوسيعها عن طريق مجموعة من المساهمات والمتطلبات وعادة ما تفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللجوء إلى الاستدانة بالقروض ومن هنا يأتي دور القروض لأجل المساهمة والدعم عن طريق هيئات داعمة التي هي عبارة عن وكالات.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمهيـد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للقرض المصغر وكذا ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسنحاول في هذا الفصل تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-برج بوعريريج ودراسة حالة مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتنمية روح المقاولاتية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وأهمها خفض معدلات البطالة والفقر، وسوف نتطرق في هذا المبحث الأول لنشأة وتعريف الوكالة، المهام، الأهداف وكذا الهيكل التنظيمي، ثم نستعرض في المبحث الثاني دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–برج بوعريريج من خلال دراسة حالة لمؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – نشأة، مهام، أهداف–

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1–النشأة: أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وعدلت بعض مواد قانونها وفق المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق لـ 27 جانفي 2008.

2–التعريف: تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في كل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم، وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر،[1] فهو موجه إلى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقه.
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لا سيما الذين ينشطون في قطاع غير رسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى فئات المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شروط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة في مجال محاربة الفقر والبطالة وعدم الاستقرار عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

[1]– مايدي عيدة، آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة ANGEM فرع غرداية خلال الفترة (من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017 ص: 38.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:[1]

1- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

2- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.

3- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة.

4- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

5- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

6- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل.

7- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.

8- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثالثا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها ومن بين الأهداف المراد تحقيقها ما يلي[2]:

1- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن ولا سيما الفئات النسوية.

2- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة.

3- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.

4- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

5- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

6- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

[1]- موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر www.angem.dz على الساعة 13:00 يوم 2023/05/28.

[2]- نفس المرجع، الساعة 13:15 يوم 2023/05/28.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والصيغ التمويلية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

في هذا المطلب سيتم التطرق الى الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض وكذا الهيكل التنظيمي على المستوى الولائي.

أولا: الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (04): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

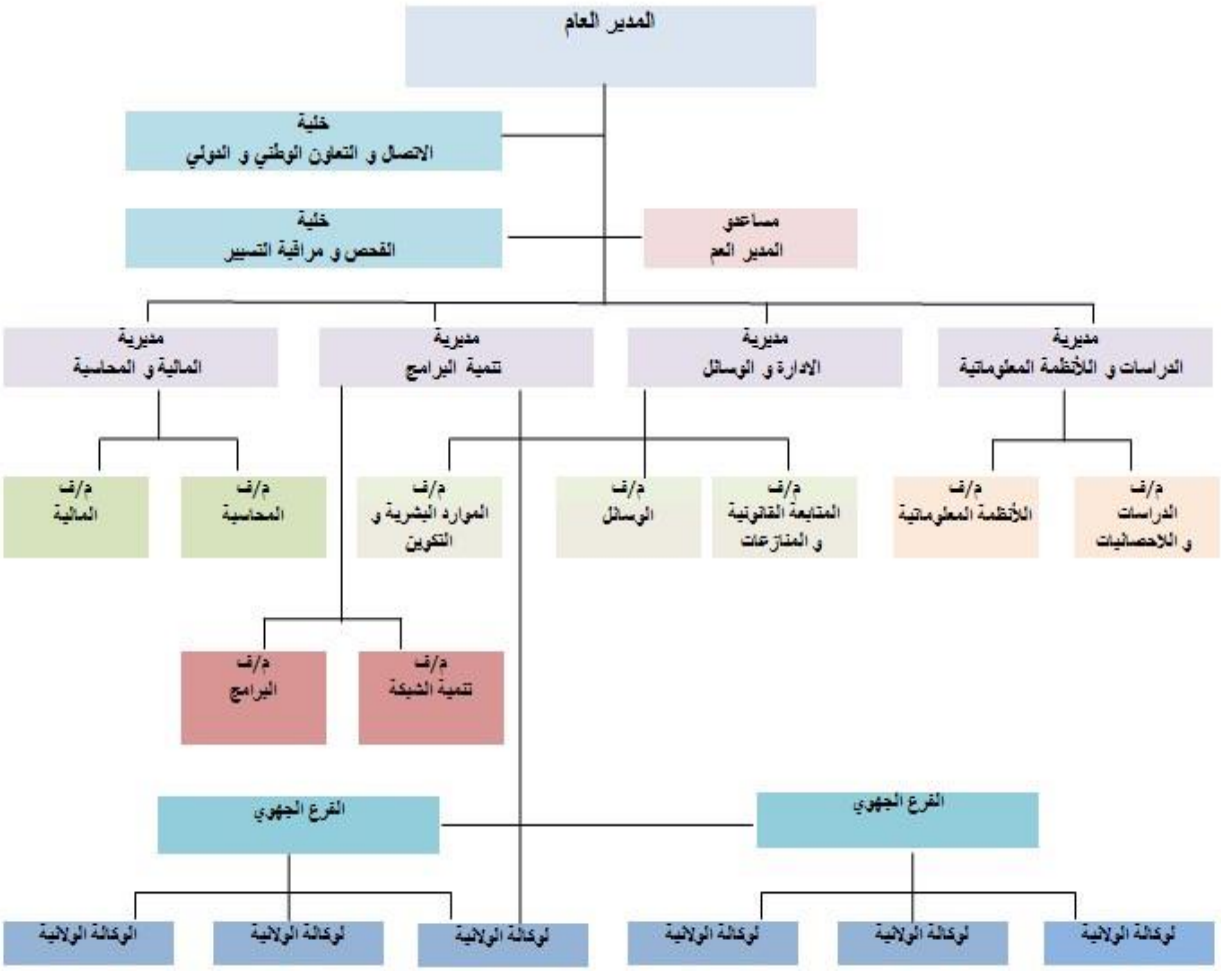

المصدر : https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem/

هذا الشكل يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يلاحظ ان الهيكل هرمي بدا من المدير العام للوكالة ثم يأتي بعده مساعدوه وتليه خليتين للاتصال والفحص ويليهم أربع مديريات مقسمة الى سبع مديريات فرعية وبعدها يوجد الفروع الجهوية والتي بدورها تنقسم الى مديريات فرعية.

الشكل رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الولائي

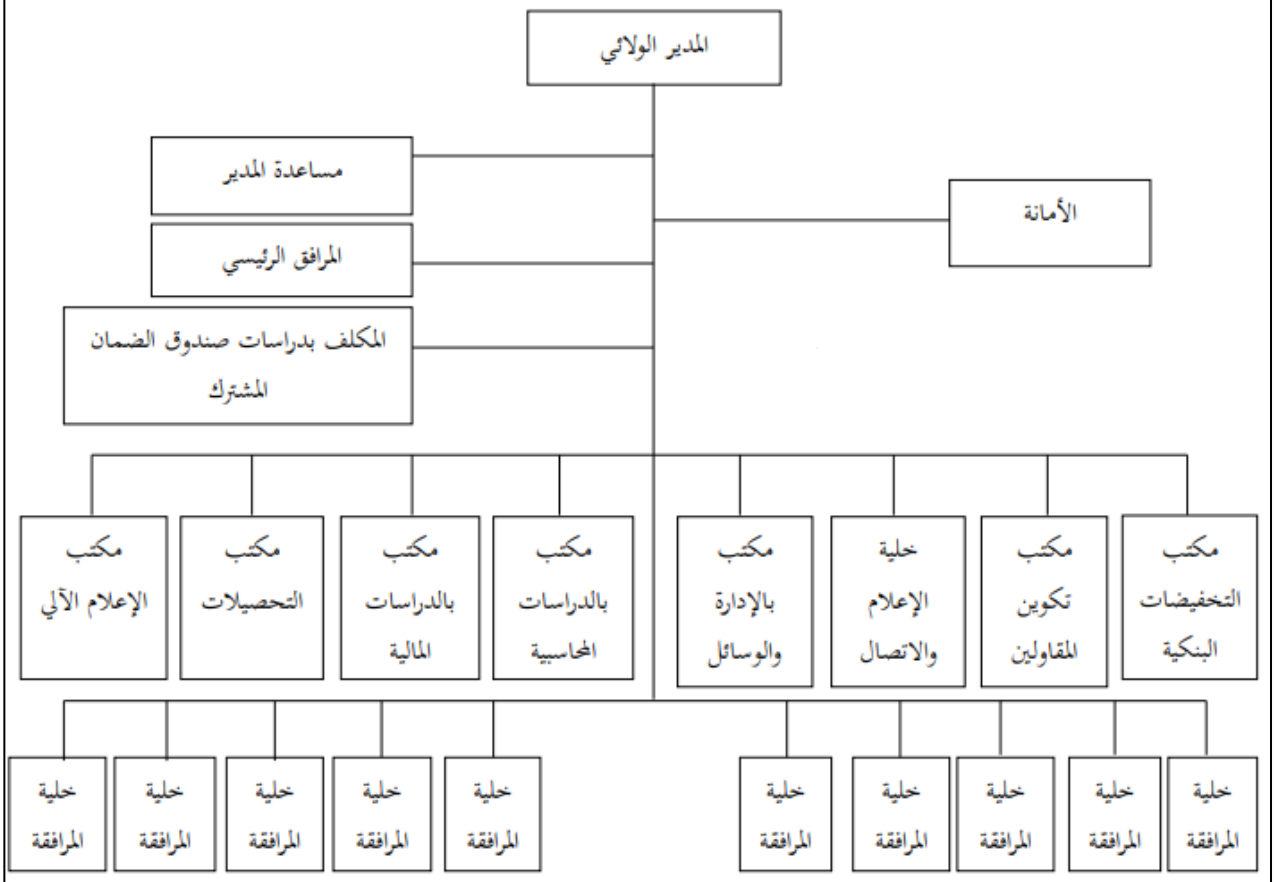

المصدر : https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem/

تتكون المديرية الولائية من المدير الولائي ويساعده في مهامه مساعدو المدير والأمانة، بالإضافة الى المرافق الرئيسية، ثم نجد المكتب المكلف بدراسات صندوق الضمان المشترك، ثم توزع باقي التخصصات على ثمانية مكاتب ولائية وفي كل دائرة تتواجد الوكالة بخلية للمرافقة.

ثانيا: الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (06): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الثلاثي

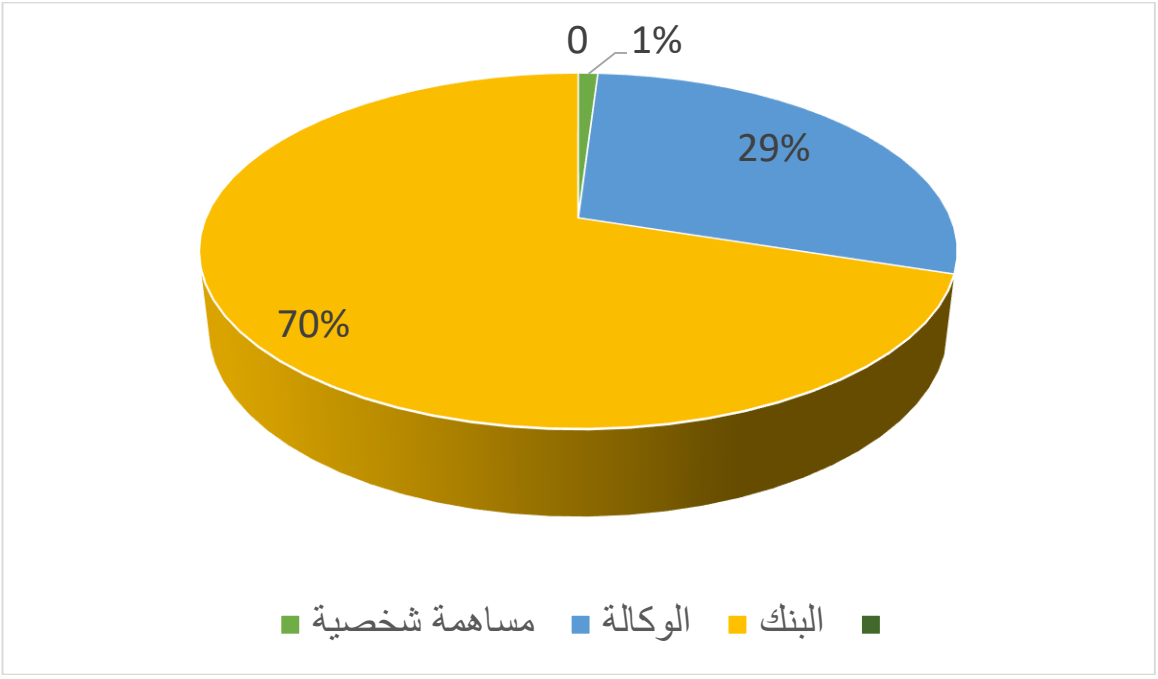

المرجع: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هذا الشكل يمثل الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث أن الوكالة تعتمد على الية تمويل ثلاثية فيما يخص القرض الثلاثي (قرض مشروع واحد مليون دينار جزائري)، فالبنك هو المساهم الأكبر في هذه العملية بنسبة 70% ثم تليه الوكالة ب نسبة 29%، أما صاحب المشروع فيدخل بمساهمة شخصية نسبتها 1 %من اجمالي مبلغ المشروع.

الشكل (07): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في قرض شراء مادة أولية

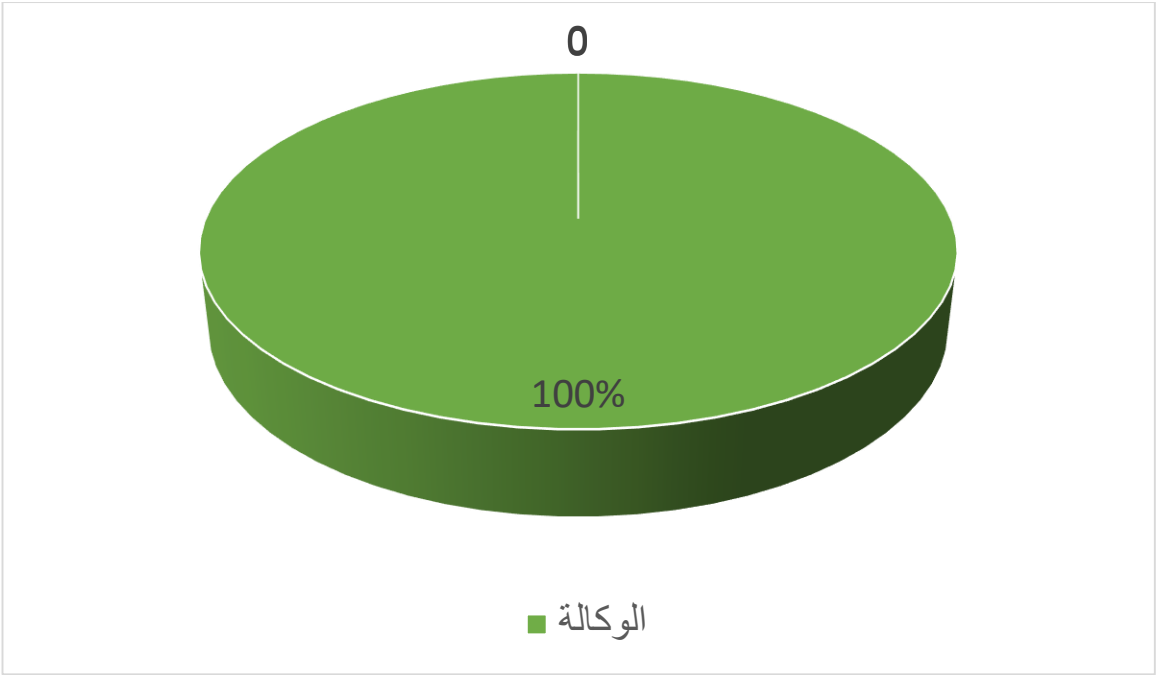

المرجع: من اعداد الطالبين بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يوضح هذا الشكل الصيغة التمويلية لقرض شراء مادة أولية (سفة بدون فائدة) حيث تساهم فيه الوكالة بشكل كامل بنسبة 100 %

جدول رقم (04): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الثلاثي وكذا قرض شراء مادة أولية.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف – شراء المواد الاولية–	0%	–	100%	–
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف– شراء المواد الاولية– على مستوى ولايات الجنوب	0%	_	100%	–
لا تتجاوز 1.000.000	كل الأصناف	1%	70%	% 29	_

المرجع: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الشكل 07

من خلال الجدول نلاحظ نوعين من أنواع التمويل التي تمنحهم الوكالة:

النوع الأول قرض مادة أولية بقيمة مئة ألف دينار 100000 دج و250000 دج خاص بالولايات الجنوبية وهذا لغرض شراء المادة الأولية والفئة المستهدفة هم (أصحاب بطاقة حرفي، وسجل تجاري "أنشطة حرفية" وبطاقة فلاح "أنشطة فلاحية") حيث يكون التمويل 100 بالمئة من طرف الوكالة

النوع الثاني هو قرض ثلاثي، الى غاية 1 مليون دينار جزائري، حيث يدخل البنك كطرف في التمويل بنسبة 70 بالمئة من قيمة المشروع والوكالة بقيمة 29 في المئة وواحد بالمئة مساهمة شخصية.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–برج بوعريريج

سيتم التطرق في هذا المبحث لمطلبين، المطلب الأول يتناول تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج، واحصائيات تخص الوكالة منذ نشأتها سنة 2005 والى غاية 2021.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برج بوعريريج وإحصاءاتها (2005–2021)

أولا: المديرية الولائية لتسيير للقرض المصغر وكالة برج بوعريريج

تعتبر المديرية الولائية لتسيير للقرض المصغر وكالة برج بوعريريج جزءا من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تمتلك بدورها 10 فروع جهوية على المستوى الوطني (كل فرع يشرف على تسيير 5 وكلات ولائية)، ويتم تمثيل الوكالة عبر كامل التراب الوطني 49 مديرية ولائية مدعمة بخلايا مرافقة عبر معظم دوائر الوطن.

ومديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج باشرت مهامها في جوان 2005 وتتواجد بالحي الإداري الجديد بمدينة برج بوعريريج.

ثانيا: إحصائيات تخص نشاط الوكالة منذ التأسيس 2005 الى غاية 2021

أ–توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية وكالة القرض المصغر برج بوعريريج إلى غاية 2021:

جدول رقم (05): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية وكالة القرض المصغر برج بوعريريج إلى غاية 2021.

برامج التمويل	عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	عدد السلف بون فوائد لإنشاء مشروع	المجموع
2005	05	-	05
2006	535	-	535
2007	106	05	111
2008	544	23	567
2009	1767	48	1815
2010	1100	54	1154
2011	3475	10	3485
2012	5272	110	5382
2013	3660	281	3941
2014	994	140	1134
2015	1103	149	1252
2016	362	77	439

2017	281	64	345
2018	656	61	717
2019	894	97	991
2020	418	78	496
2021	52	108	160
المجموع	21224	1305	**22529**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مديرية تسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج، ماي 2023.

من خلال الجدول أعلاه لوحظ ارتفاع مستمر لنسبة القروض الممنوحة من طرف وكالة القرض المصغر برج بوعريريج ابتداء من سنة 2005، حيث بلغت ذروتها في سنة 2012 بسبب الاقبال الكبير على جهاز القرض المصغر بعدد سلف بلغ 5382 سلفة بدون فائدة، ثم انخفض تدريجيا الى غاية سنة 2021 بسبب جائحة كورونا الذي أثر بشكل كبير على جميع الأنشطة الاقتصادية منها الوكالة.

ب- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021:

جدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021

برامج التمويل	قطاع الزراعة	قطاع الصيد البحري	قطاع الصناعة	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الخدمات	قطاع الحرف	قطاع التجارة	المجموع
سنة 2005	0	0	0	0	5	0	0	5
سنة 2006	115	0	96	85	133	106	0	535
سنة 2007	08	0	43	13	05	42	0	111
سنة 2008	103	0	110	46	130	178	0	567
سنة 2009	305	0	320	134	648	408	0	1815
سنة 2010	313	0	466	24	230	121	0	1154
سنة 2011	788	0	510	121	1323	743	0	3485
سنة 2012	713	0	1644	599	1016	1410	0	5382
سنة 2013	756	1	1371	391	803	619	0	3941
سنة 2014	131	24	267	78	303	289	42	1134
سنة 2015	353	0	211	262	267	134	25	1252

سنة 2016	102	0	103	58	93	72	11	439
سنة 2017	81	0	76	42	70	59	17	345
سنة 2018	265	0	170	113	66	97	06	717
سنة 2019	325	0	228	126	110	174	28	991
سنة 2020	78	0	37	40	148	153	40	496
سنة 2021	34	0	23	32	28	26	17	160
المجموع	4470	25	5675	2164	5378	4631	186	**22529**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مديرية تسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج، ماي2023

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية موزعة على عدة قطاعات (الزراعة، الصيد البحري، الصناعة، الأشغال العمومية، الخدمات، الحرف والتجارة)، من خلال التشجيع على تنويع نوعية القروض الممنوحة، فنلاحظ أنها تمنح حتى القروض لغرض ممارسة الأنشطة التجارية.

فالملاحظ أن قطاعات الصناعة، الخدمات، الحرف والزراعة استحوذت على حصة صغيرة في التمويل بين مختلف القطاعات حيث بلغ مجموع المؤسسات 22529 مؤسسة ممولة من سنة 2005-2021، وقطاع الصناعة أخذ حصة معتبرة بعدد 5675 مشروع أي بنسبة 25،18%، وقطاع الخدمات بعدد مؤسسات بلغ 5378 مؤسسة ممولة أي بنسبة 23،87%.

ج-توزيع القروض الممنوحة حسب عدد مناصب التشغيل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021:

جدول رقم (07): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج في 2005 إلى غاية 2021

برامج التمويل	**قطاع الزراعة**	**قطاع الصيد البحري**	**قطاع الصناعة**	**قطاع الأشغال العمومية**	**قطاع الخدمات**	**قطاع الحرف**	**قطاع التجارة**	**المجموع**
سنة 2005	00	00	00	00	05	00	00	05
سنة 2006	173	00	144	128	200	159	00	804
سنة 2007	12	00	65	20	08	63	00	168
سنة 2008	155	00	165	70	196	268	00	854
سنة 2009	457	00	480	201	972	613	00	2723
سنة 2010	470	00	699	36	346	182	00	1733
سنة 2011	1182	00	765	182	1985	1115	00	5229

سنة 2012	1070	00	2466	899	1525	2116	00	8078
سنة 2013	1135	02	2056	587	1205	929	00	5914
سنة 2014	161	36	401	118	112	433	63	1324
سنة 2015	358	00	218	273	291	151	38	1329
سنة 2016	108	00	111	64	102	76	17	478
سنة 2017	82	00	83	47	80	61	26	379
سنة 2018	270	00	176	121	72	101	09	749
سنة 2019	333	00	237	132	121	184	35	1042
سنة 2020	83	00	41	43	158	161	51	537
سنة 2021	47	00	31	44	37	32	26	217
المجموع	6096	38	8138	2965	7415	6644	265	31561

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مديرية تسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج، ماي 2023

لوحظ أن مديرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج ساهمت بشكل كبير في استحداث عدد كبير من مناصب الشغل، من خلال تمويل المؤسسات سواء قرض مادة أولية أو قرض ثلاثي، حيث بلغت ذروة المناصب المستحدثة سنة 2012 بعدد مناصب 8078 عامل أي بنسبة 25%، كما بلغ عدد المناصب منذ نشأة الوكالة الولائية 31561 مصب شغل موزعة على القطاعات الممولة.

المطلب الثاني: دراسة حالة لمؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

في هذا المطب سنتناول دراسة حالة للمؤسسة المصغرة لتربية الأغنام وإنتاج اللحوم الحمراء لصاحبها السيد "محفوظي عبد الرزاق" في إطار قرض مشروع بمبلغ 985975.25 دج بدائرة عين تاغروت ولاية برج بوعريريج.

شكل رقم (08): الإجراءات المتبعة لحصول على قرض مشروع من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نموذج مراحل تطور الملف

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أ-مرحلة إيداع الملف: هي مرحلة يتقدم فيها طالب القرض الى الوكالة ممثلة في أحد مكاتبها الولائية حيث يوجد مكتب في كل دائرة بملف يتضمن شهادة ديبلوم أو شهادة تثبت الكفاءة المهنية، المؤهل العلمي، الفاتورة الشكلية، التأمين على الفاتورة، شهادة الميلاد، بطاقة الإقامة، صورة شمسية ونسخة لبطاقة التعريف ولابد أن يكون قد سجل عبر الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للقرض المصغر، من خلال الرابط:

http//promoteur.angem.dz

ب-لجنة التأهيل: تجتمع اللجنة مرة خلال كل شهر في مقر المديرية برئاسة المدير الولائي للوكالة ومرافقي الدوائر وممثلي البنوك لدراسة وتأهيل الملفات المودعة والمصادق عليها وقد تجتمع اللجنة أكثر من مرة في الشهر إذا دعت الضرورة لذلك، ويكون رئيس مكتب الدائرة مرفوقا بالملف الكامل لطالب القرض المصغر، ومن بين الوثائق المقدمة في تابع للدراسة التقنية الاقتصادية، يمكن الاطلاع عليها في الملاحق من 01 الى 08:

- الملحق رقم 01: ملف معلومات طالب القرض DOSSIER DE DEMANDE DE MICROCREDIT
- الملحق رقم 02: تقدم المشروع PRESENTATION DU PROJET
- ملحق رقم 03: شهادة التأهيل والتمويل للمشروع
DECISION D'ELIGBILITE ET DE FINANCEMENT PROJET
- الملحق رقم 04: بطاقة فنية PAGE DE GARDE
- الملحق رقم05: دراسة تقنية اقتصادية ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE PROGET
- الملحق رقم06: التكلفة والتمويل COUT ET FINANCEMENT DU PROJET
- الملحق رقم 07: قطاع التمويل STRUCTURE DE FINANCEMENT
- الملحق رقم 08: بطاقة المتابعة FICHE DE RENSIGNEMENTS ET SUIVI

ج- مرحلة تحويل الملف الى البنك: والذي يتضمن طلب خطي (طلب قرض بنكي) ونسخة من الملف الإداري ونسخة من الدراسة التقنية الاقتصادية، وبعدها يتم منحه الموافقة البنكية ومباشرة اكمال إجراءات التمويل مع البنك.

د- مرحلة الانخراط لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: والذي تكون فيه المساهمة مرة واحدة، حيث من بين شروط التأهيل القدرة على الانخراط في الصندوق لغرض طلب قرض بنكي.

هـ-مرحلة طلب التمويل: من خلال ارسال الملف للفرع الجهوي لغرض طلب تمويل بدون فائدة بنسبة 29 % يتضمن هذا الملف (نسخة من محضر الاجتماع، وصل دفع المساهمة الشخصية 1%، وصل دفع الانخراط في صندوق الضمان المشترك، نسخة من شهادة التأهيل، نسخة من الموافقة البنكية).

و- مرحلة الامر بسحب الشيك: عند دخول التمويل بالمادة الأولية 29 % يتم منح صاحب المشروع امر بسحب الشيك الأول 10% يتضمن عدد الموردين ووكالة التأمين، حيث يقوم البنك بتحرير شيك باسم الموردين ووكالة التأمين ويقوم بمنحه للمورد مقابل حصوله على شهادة ثبوت العتاد والفاتورة النهائية وكذا وكالة التأمين، فتقوم الوكالة بتحرير امر بالسحب لـ 90 % المتبقية.

- الملحق رقم 09 و10: وثائق خاصة بالتمويل الثلاثي (**امر بالسحب 10% و90%**)
- الملحق رقم 11: دفتر الشروط
- الملحق رقم 12: وصل تعهد والتزام
- الملحق رقم 13: شهادة المنح
- الملحق رقم 14: جدول التسديد النهائي
- الملحق رقم 15: قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة التحقيق

ز- مرحلة استلام العتاد ومباشرة النشاط: وهي مرحلة تحقيق البدا الفعلي لممارسة النشاط ويكون فيها مراقبة العتاد في المحل حسب المعايير المدرجة في الفاتورة النهائية، وتقوم الوكالة بتحرير محضر الثبوت والملاءمة ومحضر بداية النشاط.

- الملحق رقم 15: محضر الثبوت والملاءمة
- الملحق رقم 16: محضر بداية النشاط
- الملحق رقم 17: قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا التطبيقية خلصنا الى ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أثبتت مدى الدور الذي تلعبه في دعم وتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دورها في خلق مناصب شغل، الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الخدمات المالية والغير مالية التي تقدمها الوكالة لطالبي القرض المصغر، لذا تبين لنا مدى فعالية هذا الشكل من التمويل، بالرغم مما سبق إلا أن الوكالة تعاني من صعوبات ومعوقات تخص الجانب الإشرافي وعدم المتابعة والمراقبة للمشاريع الحرفية، إضافة إلى محدودية القرض مقارنة بطموحات الأفراد.

الخاتمة

خاتمـــــــــة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع أثر القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في :كيف يؤثر القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ولاية برج بوعريريج؟

ولمعالجة هذه الاشكالية تم صياغة فرضيتين ولإثباتهما استخدامنا المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة حالة، حيث خلصنا إلى جملة من النتائج نوردها كالآتي:

قمنا في البداية بمحاولة تعريف القرض المصغر وتقديم اهم مميزاته وخصائصه وتصنيفاته المختلفة، بالإضافة الى مبادئه الأساسية ومساهمته في انشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تطرقنا إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المعايير، بالإضافة الى اهم خصائصها وتصنيفاتها، والصعوبات التي تواجهها، ثم ارتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- فرع برج بوعريريج- باعتبارها آلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وذلك لمعرفة كيفية مساهمة القرض المصغر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولاية، وقد توصلنا من خلال الفصلين إلى عدة نتائج، نوردها كالآتي:

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال تحليلنا لتعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر لنا بعض الغموض في التعاريف المقدمة فهي لا تعطي صورا واضحة لهذا النوع من المؤسسات، والتي يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد .

-يعتبر القرض المصغر من أهم أدوات التمويل للمؤسسات والمشاريع الصغيرة .

-يلعب قطاع المشاريع الصغيرة دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية إذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة والفقر .

-إن تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة للنهوض بهذا القطاع، إذ يتوجب عليها تهيئة الإطار التشريعي والمناخ الاقتصادي بما يتماشى مع خصوصيات المشاريع الصغيرة ويستوجب عليها كذلك خلق أجهزة دعم توفر المرافقة والتمويل اللازم لهذه الاخيرة.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والرابعة.

- بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا ان هناك مجموعة من المشاكل التي لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل الصناعي والعراقيل الإدارية كمشاكل التسويق.

- بالرغم من تعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحديثة الا ان هذا غير كافي وهي بحاجة الى مصادر تمويل أخرى.

– إن للقروض المصغرة دور كبير في تفعيل روح الإقراض، حيث ان لهذه القروض مهام واهداف وطرق مختلفة لدعم ومرافقة حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– انشات العديد من المؤسسات من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا يدل على ان وظائف جهاز القرض المصغر يتماشى ورغبات الشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة.

❖ **اقتراحات الدراسة:**

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال أثر القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

– ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الوطن، من أجل تحقيق مبدأ التوازف الجهوي في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة.

– تقديم الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات كتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.

– تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية وتقديم الارشادات والنصح للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العمومية (الجامعات، مراكز التكوين المهني...).

– تكثيف الدورات الميدانية والمرافقة الجيدة للمستفيدين من القرض المصغر.

– يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التركيز على استهداف القطاعات المنتجة التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

– الاستغناء على التمويل الثلاثي والاكتفاء بالتمويل الثنائي بين الوكالة والشخص مع رفع قيمة القرض الخاص بالوكالة.

❖ **آفاق الدراسة:**

سعينا في بحثنا هذا إلى الإلمام بقدر المستطاع بكل جوانب الموضوع بالرغم من صعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية، على أمل أن يكون بحثنا في المستوى المطلوب.

وتعتبر دراسة موضوع دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقلا واسعا، يمكن ان تكون محورا لدراسات مستقبلية وفيما يلي اقتراح لبعض البحوث:

– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة.

– تقييم هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين.

– دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.
- لوراثي ابراهيم، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، القروض البنكية وإجراءات منحها، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 31.
- صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة دار الفكر العربي الطبعة 01، 26 القاهرة، 2004.
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في (الجزائر) دراسة حالة ولاية تبسة، جامعة سوق اهراس، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، ديسمبر 2016.
- عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في المشروعات الناشئة، دار النهضة، مصر.
- فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان 2001.
- كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

جميل أحمد توفيق أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- موساوي هوارية، كوبي مبروكة، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال فترة 2015_2019، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019.
- محمد غزالة وحياة عبيد وآخرون، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفين، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الماستر في العلوم الإسلامية، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر 2014 _2015.
- فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة–دراسة حالة المينا–، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15 –16نوفمبر، جامعة المسيلة.
- مارك إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس مبدأ التمكين متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا .

- حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2010-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014.
- بودالي ميلود، بحة مروان، القروض المصغرة ودورها في الحد من البطالة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2021 . 2022.
- مالحة لوكا دير، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة ماجيستر كلية الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منثوري، قسنطينة، 2007.
- جوهري لبنى، لحسن سلمى، دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، في علوم لتسيير، تخصص إدارة مالية، قالمة، 2021-2022.
- سمير هرياف، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، "دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، السنة الجامعية 2014-2015.
- عبد الرحمن بن عنتر عبد الله، بلوناس مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية.
- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان الجزائر 2011.
- بورحلي خالد بوروشة كريم، تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء وإحداث المؤسسات ص م في الجزائر، جامعة تامنغست 04/04 مارس 2015.
- عمر شريف سوسن زيرق المشكل التمويلي كأحد معوقات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تقييم دور الأجهزة والبرامج الحكومية المتخصصة في إنشاء المؤسسات صم، جامعة تامنغست 03/04 مارس 2015، الجزائر.
- طالم زين الدين التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات عن طريق القروض السندية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.
- مايدي عيدة، آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة ANGEMفرع غرداية خلال الفترة (من 2005 إلى 30 مارس 2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية 2017.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15 _16 نوفمبر 2011.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.
- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، مصر،2008.
- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقيقي الإسكندرية،2008.
- نوارة ناصر حسان واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة SARL IDSM نموذجا)، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، 2018.
- جمعة خير الدين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاري الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع الإنشائية في ولاية بسكرة-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، سبتمبر 2017.
- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الاعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاغواط الجزائر، 18 افريل 2002.
- عبد الرحمن بن عنتر عبد الله، بلوناس مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاغواط الجزائر، 98 أفريل 2002.
- فريد لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، دور المشاريع الاقتصادية في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف – الجزائر، 25-28 ماي 2003.
- عطوي عبد القادر، دومي سمراء، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات 25/28 ماي 2003 الجزائر.
- بوقموم، محمد غياط الشريف، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص م ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف، 17/18 أفريل 2006، الجزائر.
- مناور، حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص م في الدول العربية، جامعة الشلف 17/18 أفريل 2006.

رابعا: التشريعات القانونية

- المرسوم الرئاسي رقم 04 -13المؤرخ في 22جانفي 2004، المتضمن المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 مارس 2011.

● قانون رقم 17 -02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 يناير 2017.

المواقع الإلكترونية

● Https://www-angem.dz consulte le 27/06/2021.

✓ موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر www.angem.dz على الساعة 13:00 يوم 2023/05/28.

✓ https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem.

✓ Http://promoteur.angem.dz.

الملاحق

الملحق رقم 01: ملف معلومات طالب القرض DOSSIER DE DEMANDE DE MICROCREDIT

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
A . N . G . E . M

DOSSIER DE DEMANDE DE MICRO CREDIT

Coordination : BBA — Dossier N°: /2016
Cellule d'accompagnement (Daira) : AIN TAGHROUT
Gestionnaire du dossier (Nom & prénom) : KETFI LAMRI — Code gestionnaire : | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 |

Programme de financement : ANGEM-Promoteur ☐ — **Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur** ☒

IDENTIFICATION DU PROMOTEUR

N° identifiant : 1 9 2 6 0 0 1 2 6 1999 03 24 1
(Réservé au système informatique)

Nom : MAHFOUDI — اللـقب : 0
Nom de jeune fille : — اللقب الاصلي للمراة المتزوجة :
Prénom : ABDEREZAK — الاسـم : 0
Fils de : MAHFOUD **et de :** CHELBAB FATIMA — 0 و 0 (ة) إبن:
Sexe : Masculin ☒ Féminin ☐
Situation familiale : Célibataire ☒ Marié (e) ☐ Divorcé (e) ☐ Veuf (ve) ☐
Date et lieu de naissance : le 24/03/1999 **a:** AIN ARNET — Code commune : | 1 | 9 | 2 | 6 |
N° d'acte de naissance (n° 12) : | 0 | 0 | 1 | 1 | 2 | 6 | (Compléter par des zéros à gauche)
Adresse : VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT — Code commune : | 3 | 4 | 0 | 8 |
Code postal : | 3 | 4 | 0 | 1 | 1 | 0 |
Nationalité : ALGERIENNE — Code pays si étranger :
☒ C.I.N. N° : ########## Délivré le : 29/03/2017 à : AIN TAGHROUT — Code daira : | 3 | 4 | 0 | 9 |
☐ Permis de conduire N° : / Catégorie: Délivré le: à : — Code wilaya: | 3 | 4 |
Niveau d'instruction : Sans ☐ Primaire ☒ Moyen ☐ Secondaire ☐ Universitaire ☐
Diplôme (le plus élevé) : Attestation du validation délivrée par la chambre de l'agriculture Option éle — Code diplôme : /
Expérience professionnelle : 02 ANS

Situation / Emploi

Situation : Salarié ☐ Retraité ☐ Chômeur ☒ Autre ☐ Précisez : /
Si chômeur, Inscrit à l'ALEM : Oui ☐ Non ☒ Si oui, Carte N° : / Le: /
Avez-vous bénéficié d'une aide à la création d'activité ? : Non ☒ Oui ☐
Si oui, précisez nature et source de l'aide accordée : /

Page 1

الملحق رقم 02: تقدم المشروع PRESENTATION DU PROJET

PRESENTATION DU PROJET

Intitulé du projet **ELEVAGE OVINS** — Code Activité
Lieu d'implantation (Adresse projet) : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT** — Code commune : | 1 | 9 | 2 | 6 |
Date de dépôt du dossier : **16/10/2019**
Décision de la commission d'éligibilité: N° : **990** Du: **03/11/2019** — **N°: D.E.F :**
Accord ☐ — **Le :**
Rejet ☐, Motif :

DECISION DE LA BANQUE

Décision N° : Du :
Accord ☒
Rejet ☐, Motif :
Date de démarrage de l'activité :

STRUCTURE DU FINANCEMENT

1) Montant global du projet :	**985 975,25**	DA	
2) Apport personnel	**9 859,75**	DA, Soit :	**01%**
3) Prêts :			
☒ PNR :	**285 932,82**	DA, Soit :	**29%**
☒ Prêt bancaire	**690 182,68**	DA, Soit :	**70%**

Banque **B.A.D.R** Agence : **BIR KASD ALI 705**
N° de Compte Boncaire

Signature : Accompagnateur

Signature : Promoteur

الملحق رقم 03: شهادة التأهيل والتمويل للمشروع

DECISION D'ELIGBILITE ET DE FINANCEMENT PROJET

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

الوكالـــــة الوطنيـــــة لتسييـــــر القرض المصغر

Direction d'Antenne Régionale : BEJAIA
Direction d'Agence de Wilaya de : BBA
N°: /D.A.W/BBA/D.E.F /2019

DECISION D'ELIGIBILITE ET DE FINANCEMENT PROJET

Nom	:	MAHFOUDI
Prénom	:	ABDEREZAK
Identifiant	:	192600126199903241

Page 1

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à l'éligibilité de votre projet portant : **ELEVAGE OVINS**
Par la commission d'éligibilité et de financement en date du :
a permis de donner un avis **favorable.**
La structure de votre financement se répartit comme suit :

- **Apport personnel (1%) : 9 859,75 DA**
- **P.N.R (29%) : 285 932,82 DA**
- **Crédit bancaire (70%) : 690 182,68 DA**
- **Soit un total de : 985 975,25 DA**

- **Bonification du taux d'intérêt bancaire (100%) :**

Cette décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de droit.

Fait à BBA le :

Le Directeur d'Agence de la Wilaya

الملحق رقم 04: بطاقة فنية PAGE DE GARDE

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE L'ECONOMIE DE LA CONNAISSANCE, DES START-UP ET DES MICRO-ENTREPRISES
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Direction d'Antenne Régionale BEJAIA
Direction d'Agence de la Wilaya BBA
Cellule d'Accompagnement : AIN TAGHROUT

PAGE DE GARDE

Nom: **MAHFOUDI**
Prenom: **ABDEREZAK** Fils(Fille) **MAHFOUD**
Identifiant: **192600126199903241**
Activite: **ELEVAGE OVINS**
L'Adresse : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT**
Numéro de Tél: 0549 60 59 26
Numéro et date de Dossier / Du: 16/10/2019

Page 1

Mt apport personnel (1%)	9 859,75	DA
Mt pnr (29%)	285 932,82	DA
Mt cmt (70%)	690 182,68	DA
- Bonification du taux d'intérêt bancaire (100%) :		DA
- Soit un total de :	**985 975,25 DA**	

Banque : B.A.D.R BIR KASD ALI 705
N° de compte de Remboursement BNA BBA: 001-00356-0300-301-473 Clé 07
N° de compte du Promoteur :

Financé Oui ☐ Non ☐
Date De PNR :

الملحق رقم05: دراسة تقنية اقتصادية ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE PROGET

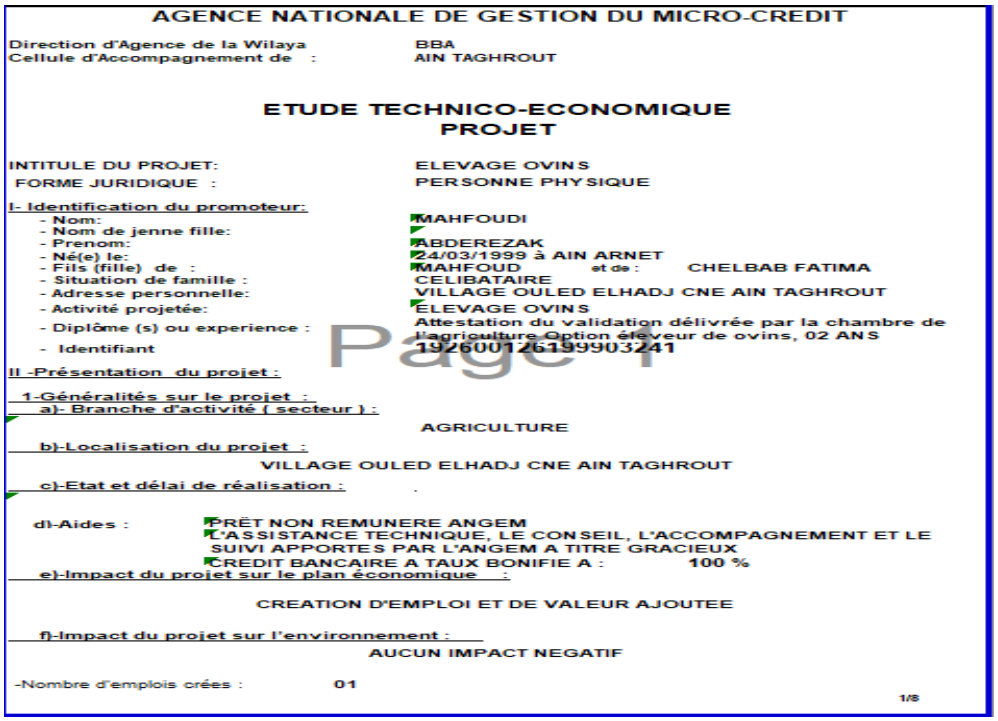

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT

Direction d'Agence de la Wilaya : BBA
Cellule d'Accompagnement de : AIN TAGHROUT

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
PROJET

INTITULE DU PROJET: ELEVAGE OVINS
FORME JURIDIQUE : PERSONNE PHYSIQUE

I- Identification du promoteur:
- Nom: MAHFOUDI
- Nom de jenne fille:
- Prenom: ABDEREZAK
- Né(e) le: 24/03/1999 à AIN ARNET
- Fils (fille) de : MAHFOUD et de : CHELBAB FATIMA
- Situation de famille : CELIBATAIRE
- Adresse personnelle: VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT
- Activité projetée: ELEVAGE OVINS
- Diplôme (s) ou experience : Attestation du validation délivrée par la chambre de l'agriculture Option éleveur de ovins, 02 ANS
- Identifiant 1926001261999903241

Page 1

II -Présentation du projet :

1-Généralités sur le projet :

a)- Branche d'activité (secteur) : AGRICULTURE

b)-Localisation du projet : VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT

c)-Etat et délai de réalisation :

d)-Aides : PRÊT NON REMUNERE ANGEM
L'ASSISTANCE TECHNIQUE, LE CONSEIL, L'ACCOMPAGNEMENT ET LE SUIVI APPORTES PAR L'ANGEM A TITRE GRACIEUX
CREDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE A : 100 %

e)-Impact du projet sur le plan économique : CREATION D'EMPLOI ET DE VALEUR AJOUTEE

f)-Impact du projet sur l'environnement : AUCUN IMPACT NEGATIF

-Nombre d'emplois crées : 01

1/8

الملحق رقم06: التكلفة والتمويل COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

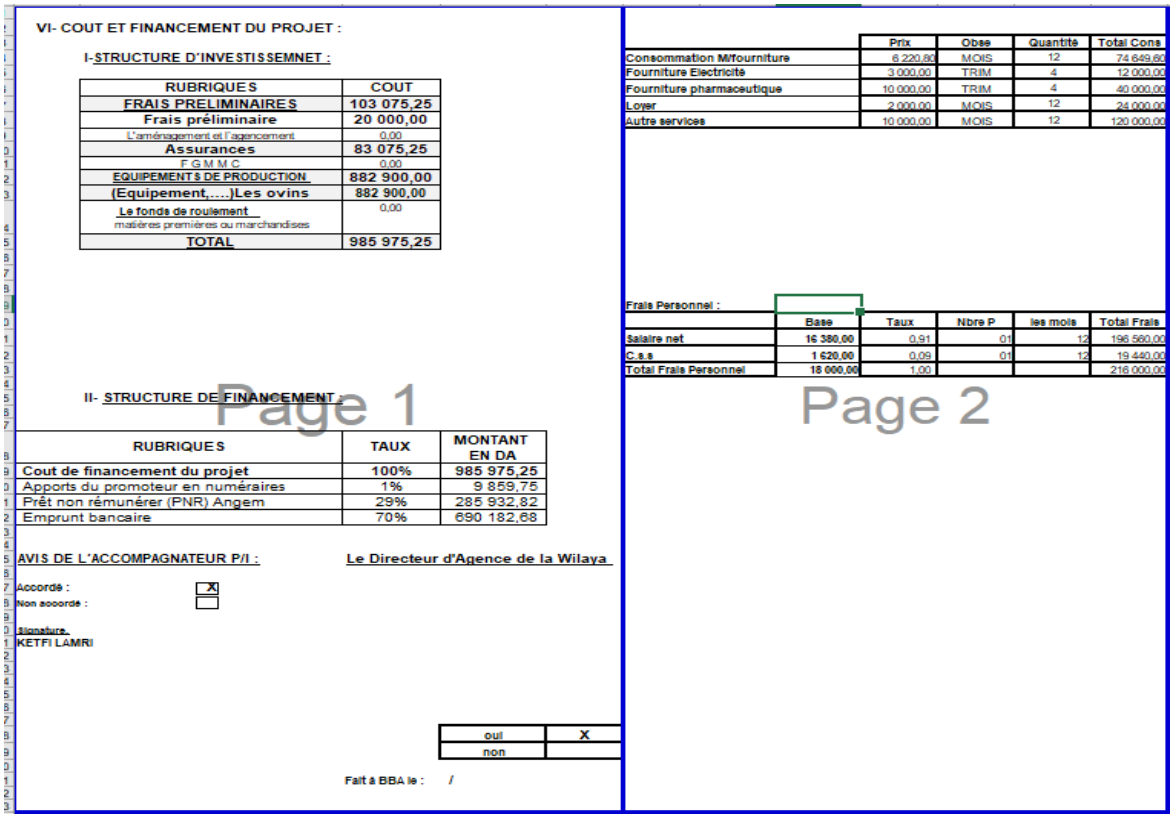

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET :

I-STRUCTURE D'INVESTISSEMNET :

RUBRIQUES	COUT
FRAIS PRELIMINAIRES	103 075,25
Frais préliminaire	20 000,00
L'aménagement et l'agencement	0,00
Assurances	83 075,25
F.G.M.M.C	0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	882 900,00
(Equipement,....)Les ovins	882 900,00
Le fonds de roulement matières premières ou marchandises	0,00
TOTAL	985 975,25

II- STRUCTURE DE FINANCEMENT :

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT EN DA
Cout de financement du projet	100%	985 975,25
Apports du promoteur en numéraires	1%	9 859,75
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	29%	285 932,82
Emprunt bancaire	70%	690 182,68

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR P/I : Le Directeur d'Agence de la Wilaya

Accordé : X
Non accordé :

Signature.
KETFI LAMRI

oui	X
non	

Fait à BBA le : /

Page 1

	Prix	Obse	Quantité	Total Cons
Consommation M/fourniture	6 220,80	MOIS	12	74 649,60
Fourniture Electricité	3 000,00	TRIM	4	12 000,00
Fourniture pharmaceutique	10 000,00	TRIM	4	40 000,00
Loyer	2 000,00	MOIS	12	24 000,00
Autre services	10 000,00	MOIS	12	120 000,00

Frais Personnel :

	Base	Taux	Nbre P	les mois	Total Frais
Salaire net	16 380,00	0,91	01	12	196 560,00
C.a.s	1 620,00	0,09	01	12	19 440,00
Total Frais Personnel	18 000,00	1,00			216 000,00

Page 2

الملحق رقم 07: قطاع التمويل STRUCTURE DE FINANCEMENT

STRUCTURE DE FINACEMENT :

RUBRIQUE	TAUX PARTICP	MONTANTS
Apport personnel	1%	9 859,75
PNR (ANGEM)	29%	285 932,82
CREDIT BANCAIRE	70%	690 182,68
TOTAL	100%	985 975,25

NOM: MAHFOUDI
PRENOM: ABDEREZAK
MONTANT DU PROJET A REALISE: 985 975,25
NATURE DE PROJET: ELEVAGE OVINS

TABLEAU D'MORTISSEMENT DE CREDIT BANCAIRE :

Montant du crédit : 690 182,68 DA
Durée du crédit par ans: 08 ans Dont 3 Ans Différer

Taux de crédit bancaire: 5,50%
Taux de bonification: 100%

Page 1

ANNEES	MONTANT INTIAL	INT.BANCAIRE	INT.BONIFIES	INT.A PAYER	T,V,A SUR INT	AMORT.CONSTANT	ANNUITE	FGMMC
ANNEE 1	690 182,68	37 960,05	37 960,05	0,00	0,00	0,00	0,00	3 450,91
ANNEE 2	690 182,68	37 960,05	37 960,05	0,00	0,00	0,00	0,00	3 450,91
ANNEE 3	690 182,68	37 960,05	37 960,05	0,00	0,00	0,00	0,00	3 450,91
ANNEE 4	690 182,68	37 960,05	37 960,05	0,00	0,00	138 036,54	138 036,54	3 450,91
ANNEE 5	552 146,14	30 368,04	30 368,04	0,00	0,00	138 036,54	138 036,54	2 760,73
ANNEE 6	414 109,61	22 776,03	22 776,03	0,00	0,00	138 036,54	138 036,54	2 070,55
ANNEE 7	276 073,07	15 184,02	15 184,02	0,00	0,00	138 036,54	138 036,54	1 380,37
ANNEE 8	138 036,54	7 592,01	7 592,01	0,00	0,00	138 036,54	138 036,54	690,18
TOTAL	/	227 760,28	227 760,28	0,00	0,00	690 182,68	690 182,68	16 564,38

الملحق رقم 08: بطاقة المتابعة FICHE DE RENSIGNEMENTS ET SUIVI

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
A.N.G.E.M.

FICHE DE RENSIGNEMENTS & SUIVI

/ /2 0 1 9

Direction d'Antenne Régionale : BEJAIA
Direction d'Agence de la Wilaya : BBA
Cellule d'Accompagnement : AIN TAGHROUT Code: 1 9 2 6

Programme de financement : Mixte ANGEM-Promoteur ☐ Triangulair ANGEM-Banque-Promoteur ☐

Identification du demandeur

N° de l'acte de naissance (n° 12 ou 14) 0 0 1 2 6

Etat civil:
Nom & Prénom: MAHFOUDI ABDEREZAK

Fils(ille)de : MAHFOUD Et de : CHELBAB FATIMA
Date et lieu de Naissance: 24/03/1999 à AIN ARNET
Situation Familiale: Célibataire Marié (e) ☒ Dévorcé ☐ Veuf (ve) ☐
Adresse : VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT
N° Tel: 0549 60 59 26
C.I.N N°: 104 1 4 0 3 2 2 Délivrée le : 29/03/2017 AIN TAGHROUT
Permis de conduire N°: / Délivrée le : / à RAS EL OUED

Page 1

Niveau d'instruction :
Sans ☐ Alphabétisé Primaire ☐ Formation niveau d'insertion primaire ☐ Moyen ☒
Formation niveau d'insertion moyen ☐ Secondaire Formation niveau d'insertion secondaire ☐ Supérieur ☐
Précisez le(s) diplôme(s) obtenu(s) :

Qualification & Aptitudes:
Avez-vous suivi une formation professionnelle, Oui ☐ Non ☒
Si oui (y compris l'apprentissage), précisez sa nature : Attestation du validation délivrée par la chambre de l'agricult
Durée : Diplôme(s) obtenu(s) : Attestation du validation délivrée par la chambre de l'agricult

Situation Emploi / Expérience professionnelle:
Chômeur (se) ☒ Retraité (e) ☐ Salarié (e) ☐ , si retraité ou salarié, précisez revenu / période:
Si vous avez travaillé, précisez l'activité et la durée :
02 ANS

Situation / Handicap:
Présentez-vous un handicap, Oui ☐ Non ☒ , si oui, précisez sa nature : /
Avantage ou aide accordés
Avez-vous bénéficié d'une aide ou d'un avantage à la création d'activité, Oui ☐ Non ☒
si oui, précisez dans quel cadre : /

الملحق رقم 09 و10: وثائق خاصة بالتمويل الثلاثي (امر بالسحب 10% و90%)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de: BBA
O.E,N°: / D.E.F N°: 990 du : 03/11/2019

Date :

ORDRE D'ENLÈVEMENT

Banque : B.A.D.R
Agence : BIR KASD ALI 705

Suite à la notification N° : SANS ,de votre accord de financement à **Monsieur** :

MAHFOUDI ABDEREZAK

En date du : **29/12/2019** , relative à la demande de crédit se rapportant à l'activité de :

ELEVAGE OVINS

Et après levée de toute les réserves, il vous est demandé d'établir le(s) chèque(s) à l'ordre des fournisseurs retenus,pour un montant représentant : **10 % de la commande.**

Le cheque relatif à l'assurance tous risque, sera libéré à **100 %** après acquisition des équipements.

N°	Fournisseur
1	COOPERATIVE AGRICOLE DE WILAYA DE SRVICE SPECIALISEE EN APPROVISIONNEMENT W BBA _ FAUBOURG DES JARDINS_
2	CRMA AIN TAGHROUT 358

Lui permettant la réalisation des travaux d'agencement et d'installation, ainsi que l'acquisition des équipements prévus dans la liste programme destinée à la réalisation de son projet et conformément à la structure d'investissement arrêtée et retenue par l'ANGEM.

Le présent ordre d'enlèvement est établi pour servir et valoir ce que de droit.

Le Directeur d'Agence de la Wilaya

Page 1

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

Direction d'Agence de la Wilaya de: BBA
O.E,N°: /D.E.F N°: 990 du: 03/11/2019

Date :

ORDRE D'ENLÈVEMENT

Banque : B.A.D.R
Agence : BIR KASD ALI 705

Suite à la notification N° : SANS ,de votre accord de financement à **Monsieur** :

MAHFOUDI ABDEREZAK

En date du : **29/12/2019** , relative à la demande de crédit se rapportant à l'activité de

ELEVAGE OVINS

Et après levée de toute les réserves, il vous est demandé d'établir le(s) chèque(s) à l'ordre des fournisseurs retenus pour un montant représentant : **90 % à la présentation d'une attestation de disponibilité des équipements.**

Le cheque relatif à l'assurance tous risque, sera libéré à **100 %** après acquisition des équipements.

N°	Fournisseur
1	COOPERATIVE AGRICOLE DE WILAYA DE SRVICE SPECIALISEE EN APPROVISIONNEMENT W BBA _ FAUBOURG DES JARDINS_
2	CRMA AIN TAGHROUT 358

Lui permettant la réalisation des travaux d'agencement et d'installation, ainsi que l'acquisition des équipements prévus dans la liste programme destinée à la réalisation de son projet et conformément à la structure d'investissement arrêtée et retenue par l'ANGEM.

Le présent ordre d'enlèvement est établi pour servir et valoir ce que de droit.

Le Directeur d'Agence de la Wilaya

Page 1

الملحق رقم 11: دفتر الشروط

« *Annexe 3* »
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANGEM
Direction d'Antenne Régionale: BEJAIA : مديرية الفرع الجهوي بجاية
Direction d'Agence de Wilaya de : Bordj Bou Arreridj مديرية الوكالة الولائية : برج بوعريريج

دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع المؤهل من طرف الوكالة

رقم: /2019

Page 1

I - موضوع دفتر الشروط:

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة والعامة المذكورة أدناه و الذي يحدد كذلك جميع الامتيازات والإعانات الممنوحة للمقاول و الالتزامات التي تقع على عاتقه في إطار استفادته من هذا القرض.

II -التعريف بالمقاول و بالمشروع:

01-التعريف بالمقاول:

اللقب: محفوظي الاسم: عبد الرزاق

اللقب الأصلي :

المولود(ة) بتاريخ: 24/03/1999 بـ: عين ارنات

ابن : المحفوظ و: شلباب فطيمة

الساكن(ة): قرية اولاد الحاج بلدية عين تاغروت

الرقم التعريفي للمقاول (Identifiant): 192600126199903241

02-التعريف بالمشروع:

طبيعة المشروع : تربية الأغنام

تسجيل أو اعتماد النشاط: المركز الوطني للسجل التجاري ☐ غرفة الفلاحة: ☒
غرفة الحرف والصناعات التقليدية ☐
أخرى:

رقم تسجيل النشاط (شهادة مؤقتة لصفة مستثمر فلاحي): 19185

الحاصل على البطاقة الجبائية رقم : 199192001261690000 0

عنوان ممارسة النشاط: قرية اولاد الحاج بلدية عين تاغروت

شهادة التأهيل و التمويل رقم : 990 الصادرة يوم : 2019/11/03 عن مديرية ولاية: برج بوعريريج

إشعار بالإعانات و الامتيازات الممنوحة رقم: الصادرة يوم: عن مديرية ولاية: برج بوعريريج

إشعار بالموافقة البنكية رقم: لا يوجد الصادرة يوم: 2019/12/29 عن الوكالة البنكية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالةبئر قاصد علي 705

عقد الانخراط في الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة رقم : 45 الصادر يوم: 2020/08/18
عن ممثل الصندوق في ولاية : برج بوعريريج

Page 2

الملحق رقم 12: وصل تعهد والتزام

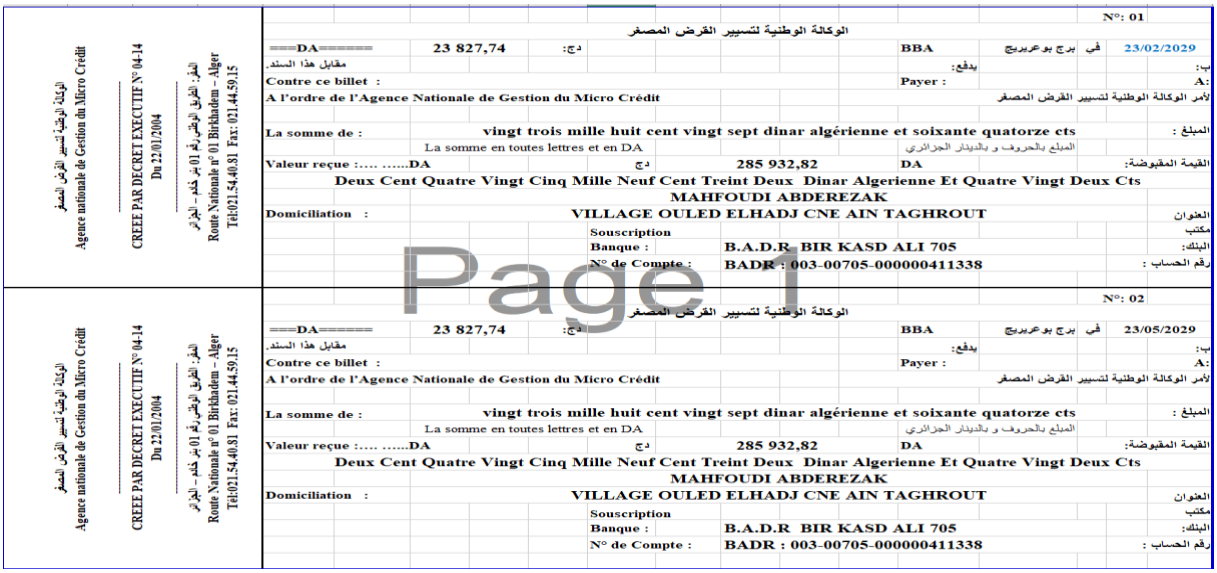

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit

CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004

العنوان: الطريق الوطني رقم 01 بئر خدم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél:021.54.40.81 Fax: 021.44.59.15

N°: 01

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

===DA======	23 827,74	:دج	BBA	برج بوعريريج في	23/02/2029
مقابل هذا السند.			يدفع:		ب:
Contre ce billet :			Payer :		A:
A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit					لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
La somme de :	vingt trois mille huit cent vingt sept dinar algérienne et soixante quatorze cts				المبلغ :
La somme en toutes lettres et en DA			المبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري		
Valeur reçue :.... .....DA		دج 285 932,82	DA		القيمة المقبوضة:

Deux Cent Quatre Vingt Cinq Mille Neuf Cent Treint Deux Dinar Algerienne Et Quatre Vingt Deux Cts

MAHFOUDI ABDEREZAK

Domiciliation :	VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT	العنوان
Souscription		مكتب
Banque :	B.A.D.R BIR KASD ALI 705	البنك:
N° de Compte :	BADR : 003-00705-000000411338	رقم الحساب :

Page 1

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de Gestion du Micro Crédit
CREEE PAR DECRET EXECUTIF N° 04-14
Du 22/01/2004
العنوان: الطريق الوطني رقم 01 بئر خدم – الجزائر
Route Nationale n° 01 Birkhadem – Alger
Tél:021.54.40.81 Fax: 021.44.59.15

N°: 02

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

===DA======	23 827,74	:دج	BBA	برج بوعريريج في	23/05/2029
مقابل هذا السند.			يدفع:		ب:
Contre ce billet :			Payer :		A:
A l'ordre de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit					لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
La somme de :	vingt trois mille huit cent vingt sept dinar algérienne et soixante quatorze cts				المبلغ :
La somme en toutes lettres et en DA			المبلغ بالحروف و بالدينار الجزائري		
Valeur reçue :.... .....DA		دج 285 932,82	DA		القيمة المقبوضة:

Deux Cent Quatre Vingt Cinq Mille Neuf Cent Treint Deux Dinar Algerienne Et Quatre Vingt Deux Cts

MAHFOUDI ABDEREZAK

Domiciliation :	VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT	العنوان
Souscription		مكتب
Banque :	B.A.D.R BIR KASD ALI 705	البنك:
N° de Compte :	BADR : 003-00705-000000411338	رقم الحساب :

الملحق رقم 13: شهادة المنح NOTIFICATION DES AIDES ACCORDEES

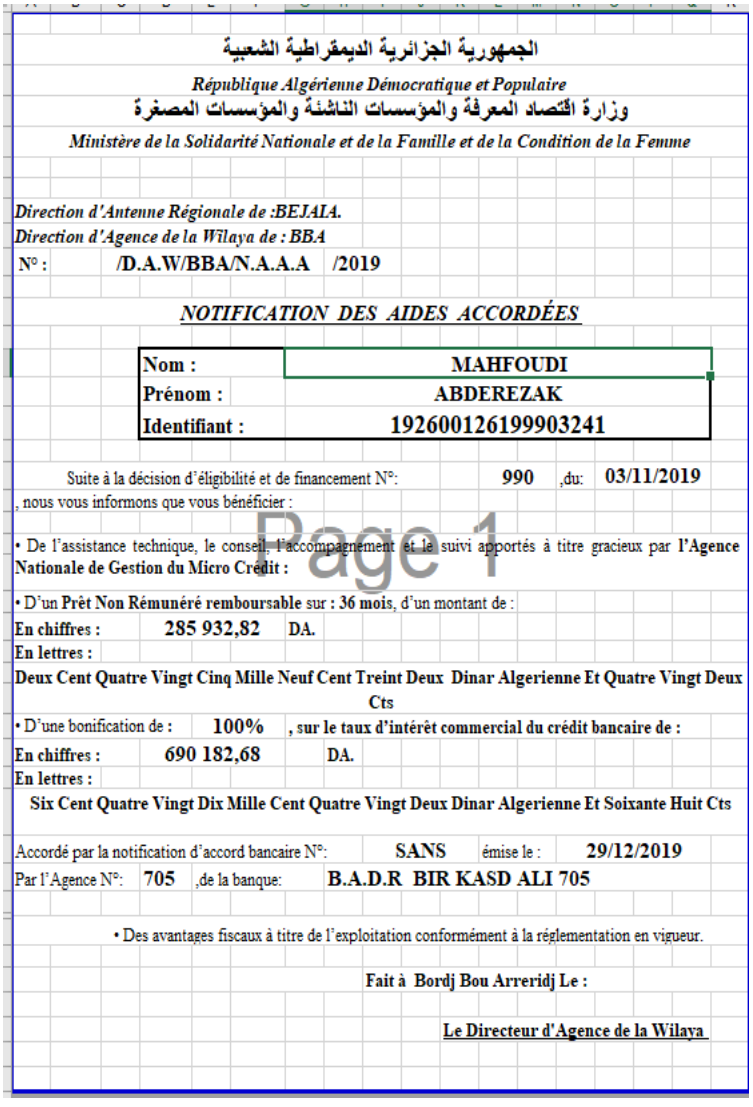

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التضامن والمعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille et de la Condition de la Femme

Direction d'Antenne Régionale de :BEJAIA.
Direction d'Agence de la Wilaya de : BBA
N° : /D.A.W/BBA/N.A.A.A /2019

NOTIFICATION DES AIDES ACCORDÉES

Nom :	MAHFOUDI
Prénom :	ABDEREZAK
Identifiant :	192600126199903241

Suite à la décision d'éligibilité et de financement N°: 990 ,du: 03/11/2019
, nous vous informons que vous bénéficier :

Page 1

• De l'assistance technique, le conseil, l'accompagnement et le suivi apportés à titre gracieux par **l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit :**

• D'un **Prêt Non Rémunéré remboursable** sur : **36 mois**, d'un montant de :
En chiffres : 285 932,82 DA.
En lettres :
Deux Cent Quatre Vingt Cinq Mille Neuf Cent Treint Deux Dinar Algerienne Et Quatre Vingt Deux Cts

• D'une bonification de : **100%** , **sur le taux d'intérêt commercial du crédit bancaire de :**
En chiffres : 690 182,68 DA.
En lettres :
Six Cent Quatre Vingt Dix Mille Cent Quatre Vingt Deux Dinar Algerienne Et Soixante Huit Cts

Accordé par la notification d'accord bancaire N°: **SANS** émise le : **29/12/2019**
Par l'Agence N°: **705** ,de la banque: **B.A.D.R BIR KASD ALI 705**

• Des avantages fiscaux à titre de l'exploitation conformément à la réglementation en vigueur.

Fait à Bordj Bou Arreridj Le :

Le Directeur d'Agence de la Wilaya

الملحق رقم 14: جدول التسديد النهائي ECHEANCIER DE REMBOURSEMENT DEFINITIF

RÉPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT

ECHEANCIER DE REMBOURSEMENT DEFINITIF

Nom du Promoteur : **MAHFOUDI ABDEREZAK**
Montant PROJET : **985 975,25**
Montant PNR : **285 932,82**
Projet : **ELEVAGE OVINS**

LIBELLES	ANNEE (N)				ANNEE (N +1)				ANNEE (N +2)				TOTAL
	1° Trim	2° Trim	3° Trim	4° Trim	1° Trim	2° Trim	3° Trim	4° Trim	1° Trim	2° Trim	3° Trim	4° Trim	
	23/02/2029	23/05/2029	23/08/2029	23/11/2029	23/02/2030	23/05/2030	23/08/2030	23/11/2030	23/02/2031	23/05/2031	23/08/2031	23/11/2031	
Remboursement	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	23 827,74	285 932,82

Page 8

Le Directeur d'Agence de la Wilaya

Signature : Promoteur
MAHFOUDI ABDEREZAK

Légalisation de l'APC

الملحق رقم 15: قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة التحقيق

DECISIO N D'OCTROI D'AVANTAGES « PHASE REALISATION »

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Képublique Algérienne Démocratique et Populaire

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

DIRECTION D'ANTENNE REGIONALE DE : BEJAIA
DIRECTION D'AGENCE DE LA WILAYA : BBA
N° DE LA DECISION : /2019

DECISION D'OCTROI D'AVANTAGES « PHASE REALISATION »

Le Directeur Général de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit :

- Vu la loi n° 08-21 du 30 décembre 2008 portant loi de finances pour 2009 ;
- Vu la loi n° 11-11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011 ;
- Vu la loi n° 13-08 du 30 décembre 2013 portant loi de finances pour 2014 ;
- Vu la loi n° 14-10 du 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015 ;
- Vu le Décret présidentiel n° 11-133 du 22 mars 2011 relatif au dispositif microcrédit ;
- **Vu la décision de Madame la Minister de la Solidarité Nationale de la Famille et de la Condition de la Femme n°437/2017 du 17 octobre 2017 portant la désignation de Monsieur DJEBNOUNE Abdelfateh Directeur de développement en qualité de charge de la gestion de l'Agence Nationale de Micro Crédit**
- Vu le Décret Exécutif n° 04-14 du 22 Janvier 2004 portant création et fixant les statuts de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit ;
- Vu le Décret Exécutif n° 11-134 du 22 mars 2011 modifiant et complétant le Décret Exécutif n°04-15 du 22 janvier 2004 fixant les conditions et le niveau accordée aux bénéficiaires du microcrédit ;

Vu le Décret Exécutif n° 06-486 du 23 décembre 2006 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-116 intitulé ''Fonds spécial pour le développement économique des Hauts Plateaux'' ;

- Vu l'arrêté interministériel du 09 octobre 1991 fixant la liste des communes à promouvoir ;
- **Vu la décision N° :1797, DG/ANGEM du :12/07/2018,portant la désignation de Monsieur :BOUALEM ALLAH ALI , en qualite de Directeur d'Agence - Catigorie A -de la Wilaya de Bordj Bou Arréridj .**
- Vu la décision d'éligibilité et de financement N°: **990** du: **03/11/2019** délivrée à Mr, Mme ou Mlle : **MAHFOUDI ABDEREZAK**
- **Vu** le contrat N°: **45** du: **18/08/2020** ,portant adhésion au fonds de garantie de mutuelle de micro crédit délivrée à Mr, Mme ou Mlle : **MAHFOUDI ABDEREZAK**
- **Vu** la décision d'octroi d'avantages fiscaux au titre de la phase réalisation N°: **88** du: **02/12/2020**
- **Vu** le procès verbal de constat de démarrage de l'activité N°: **...../202** du: **17/12/2020**

Page 9

الملحق رقم 16: محضر الثبوت والملاءمة

PROCES VERBAL D'EXISTANCE ET DE CONFORMITE DES EQUIPEMENTS

Nous avons constaté :

1. Matériels et équipements acquis :

N°	Désignation (Biens équipements et matériels)	Quantité	Fournisseur /prestataire (Nom et adresse)	Observations
1	*Brebis Reproductrices (Race Ouled Djellal)*	19	COOPERATIVE AGRICOLE DE WILAYA DE SRVICE SPECIALISEE EN APPROVISIONNEMENT W BBA _ FAUBOURG DES JARDINS_	La situation des brebis et tout à fait très bien
2	*Bélier Reproducteur (Race Ouled Djellal)*	1		

Configuration des installations : **Effectuée**

Garantie des fournisseurs : **Non fournie**

Contrat d'assurance : **Non Etablis**

Nantissement au 02ème rang au profit de l'ANGEM :

Conformité au prévisionnel :

Après la visite sur lieu de localisation du projet nous avons constaté que les brebis acquises par le promoteur sont conformes par rapport aux quantités et spécification techniques prévues et le promoteur à lancé son activité.

2. Matériels roulant acquis : (si prévu)

N°	Désignation (Biens équipements et matériels)	Quantité	Fournisseur /prestataire (Nom et adresse)	Observations
1	/	/	/	/

Contrat d'assurance : **Non établis**

Gage au profit de l'ANGEM au deuxième rang: **Non établis**

Conformité au prévisionnel :

(Conforme ou non conforme par rapport aux quantités et spécification techniques prévues)

Conclusion :

Après la visite sur lieu de localisation du projet nous avons constaté que les brebis acquises par le promoteur sont conformes par rapport aux quantités et spécification techniques prévues et le promoteur à lancé son activité.

L'Accompagnateur : **Le Directeur d'Agence de Wilaya:**

Page 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Direction d'Antenne Régionale : **BEJAIA**

Direction d'Agence de wilaya : **BBA**

Cellule d'Accompagnement : **AIN TAGHROUT**

PROCES VERBAL D'EXISTANCE ET DE CONFORMITE DES EQUIPEMENTS

N°: /2020

Je soussigné, Mme, Mlle,Mr: **KETFI LAMRI**

Accompagnateur (trice) de la Daïra de **AIN TAGHROUT**

Déclare avoir effectué, ce jour : **15/12/2020** une visite sur lieux devant abriter l'activité de :

ELEVAGE OVINS

Identification du promoteur

Nom & prénom : **MAHFOUDI ABDEREZAK** **Nom de jeune fille:**

Date et lieu de Naissance : **24/03/1999** à: **AIN ARNET**

Adresse : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT**

Identifiant : **192600126199903241**

Identification du projet:

Nature du projet (détailler): **ELEVAGE OVINS**

Montant du microcrédit accordé : **985 975,25 DA**

Implantation du projet (Précisez l'adresse) : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT**

Type d'activité : **Production de bien X** Services □ Commerce □

Secteur d'activité : **Agriculture X.** Pêche □. Industrie□.

BTP □. Services□. Artisanat□ Commerce□

RC/CA/CAW/Agrément/**Carte fellah** N°: **19185** du: **08/12/2019**

Identifiant fiscal : **1991920012616900000**

Décision d'éligibilité et de financement N°: **990** Délivrée le : **03/11/2019**

,par la Direction d'Agence de la Wilaya: **BBA**

Décision d'Octroi des Avantages Fiscaux au titre de la réalisation (DOAPR) N° : **88/2020**

du : **02/12/2020**

Accord bancaire N°: **SANS** ,Délivré le : **29/12/2019** ,par l'Agence : **BIR KASD ALI 705**

de la Banque : **B.A.D.R**

Notification des aides et avantages accordés N°: **99** Délivrée le : **02/12/2020**

,par la Direction d'Agence de la Wilaya de : **BBA**

Contrat d'adhésion au *Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédit (FGMMC)* N°: **45**

Délivrée le : **18/08/2020** ,par le représentant local du FGMMC de la Direction de : **BBA**

Page

الملحق رقم 17: محضر بداية النشاط PROCES VERBAL DE DE DEMARRAGE DE L'ACTIVITE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

الوكالة الوطنية لتسيير القـــــرض المصغـــر

Direction d'Antenne Régionale : **BEJAIA**

Direction d'Agence de wilaya : **BBA**

Cellule d'Accompagnement : **AIN TAGHROUT**

PROCES VERBAL DE DEMARRAGE DE L'ACTIVITE

N° : /2020

Je soussigné, Mme, Mlle,Mr: **KETFI LAMRI**

Nous accompagnateur de la daïra de : **AIN TAGHROUT**

Déclare avoir effectué, ce jour: **17/12/2020** , une visite sur lieux devant abriter l'activité de :

ELEVAGE OVINS

Identification du promoteur

Page 1

Nom & prénom : **MAHFOUDI ABDEREZAK** Nom de jeune fille :

Date et lieu de Naissance : **24/03/1999** **à:** **AIN ARNET**

Adresse : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT**

Décision d'éligibilité et de financement N°: **990** **Délivrée le :** **03/11/2019**

,par la Direction d'Agence de la Wilaya: **BBA**

Identification du projet :

Nature du projet (détailler) : **ELEVAGE OVINS**

Montant du microcrédit accordé : **985 975,25 DA**

Implantation du projet : Local □ **Terrains X**

Précisez l'adresse : **VILLAGE OULED ELHADJ CNE AIN TAGHROUT**

Type d'activité : **Production de bien X** Services Commerce □

Secteur d'activité : **Agriculture X** Artisanat□ Pêche □ Industrie □ BTP □ Services □

RC/CA/CAW/Agrément /CARTE FELLAH N°: **19185** du: **08/12/2019**

Identifiant fiscal : **1991920012616900000**

Nous avons constaté ce qui suit :

1. Matériels et équipements acquis :

N°	Désignation Biens équipements et matériels	Quantité	Fournisseur /prestataire (Nom et adresse)	Observations
1	*Brebis Reproductrices (Race Ouled Djellal)*	19	COOPERATIVE AGRICOLE DE WILAYA DE SRVICE SPECIALISEE EN APPROVISIONNEMENT W BBA _ FAUBOURG DES JARDINS_	La situation des brebis et tout à fait très bien
2	*Bélier Reproducteur (Race Ouled Djellal)*	1		

Configuration des installations : **Effectuée**

Garantie des fournisseurs : **Non fournie**

Contrat d'assurance : **Non Etabl**

Conformité au prévisionnel :

Après la visite sur lieu de localisation du projet nous avons constaté que les brebis acquises par le promoteur sont conformes par rapport aux quantités et spécification techniques prévues.

2. Matériel roulant : (si prévu)

Type et date d'acquisition :

Contrat d'assurance :

Gage :

Conformité au prévisionnel :

(Conforme ou non conforme par rapport aux quantités et spécification techniques prévues).

Page 2

3. Ressources humaines :

	Nom et prénom de l'employé	fonction	Type de contrat de travail	Nombre d'emplois créés et sa conformité au nombre prévisionnel
1	/	/	/	/
2	/	/	/	/

4. Démarrage de l'activité :

Le promoteur à lancé son activité : ***OUI X*** NON □

Date de démarrage de l'activité : **17/12/2020**

Commentaires : **Le promoteur à lancé son activité .**

Conclusion :

Après la visite sur lieu de localisation du projet nous avons constaté que les brebis acquises par le promoteur sont conformes par rapport aux quantités et spécification techniques prévues ,et le promoteur à lancé son activité.

L'Accompagnateur : **Le Directeur d'Agence de la Wilaya :**

الملحق رقم 18: قرار الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال

DECISIO N D'OCTROI D'AVANTAGES «PHASE REALISATION»

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

DIRECTION D'ANTENNE REGIONALE DE : BEJAIA

DIRECTION D'AGENCE DE LA WILAYA : BBA

N° DE LA DECISION : /2019

DECISION D'OCTROI D'AVANTAGES « PHASE EXPLOITATION »

Le Directeur Général de l'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit :

- **Vu** la loi n° 08-21 du 30 décembre 2008 portant loi de finances pour 2009 ;
- **Vu** la loi n° 11-11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011 ;
- **Vu** la loi n° 13-08 du 30 décembre 2013 portant loi de finances pour 2014 ;
- **Vu** la loi n° 14-10 du 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015 ;
- **Vu** le Décret présidentiel n° 11-133 du 22 mars 2011 relatif au dispositif microcrédit ;
- **Vu la décision de Madame la Minister de la Solidarite Nationale de la Famille et de la Condition de la Femme n°437/2017 du 17 octobre 2017 portant la désignation de Monsieur DJEBNOUNE Abdelfateh Directeur de développement en qualite de charge de la gestion de l'Agence Nationale de Micro Crédit**

Page 1

- **Vu** le Décret Exécutif n° 04-14 du 22 Janvier 2004 portant création et fixant les statuts de l'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit ;
- **Vu** le Décret Exécutif n° 11-134 du 22 mars 2011 modifiant et complétant le Décret Exécutif n°04-15 du 22 janvier 2004 fixant les conditions et le niveau accordée aux bénéficiaires du microcrédit ;

Vu le Décret Exécutif n° 06-486 du 23 décembre 2006 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n°302-116 intitulé ''Fonds spécial pour le développement économique des Hauts Plateaux'' ;

- Vu l'arrêté interministériel du 09 octobre 1991 fixant la liste des communes à promouvoir ;
- **Vu la décision N° :1797, DG/ANGEM du :12/07/2018,portant la désignation de Monsieur :BOUALEM ALLAH ALI , en qualite de Directeur d'Agence - Catigorie A -de la Wilaya de Bordj Bou Arréridj .**
- **Vu** la décision d'éligibilité et de financement N°: **990** du: **03/11/2019** délivrée à Mr, Mme ou Mlle : **MAHFOUDI ABDEREZAK**
- **Vu** le contrat N°: **45** du: **18/08/2020** ,portant adhésion au fonds de garantie de mutuelle de micro crédit délivrée à Mr, Mme ou Mlle : **MAHFOUDI ABDEREZAK**
- **Vu** la décision d'octroi d'avantages fiscaux au titre de la phase réalisation N°: **88** du: **02/12/2020**
- **Vu** le procès verbal de constat de démarrage de l'activité N°: **...../202** du: **17/12/2020**